جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

التعثر المصرفي ودور البنوك التجارية في معالجته

– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف –

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

– بن سماعيلي كوثر

إشراف الأستاذ:

– سعيد منصور فؤاد

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. بن عناية جلول ..... أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
د. بن شرقي حاج صدوق..... أستاذ محاضر –أ–	ممتحنا
د. سعيد منصور فؤاد ..... أستاذ محاضر –أ–	مشرفا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر

" فأذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون ....." صدق الله العظيم

الشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمنا الارادة والصبر والمثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع

اعترافا بالود وحفظ للجميل وتقدير الامتنان، أتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والاحترام للأستاذ المشرف " فوائد سعيد منصور " على توجيهاته القيمة طيلة المسيرة الإشراقية

وشكر خاص لأوليائي على ترتيبي، وتأديبي، وتعليمي، راجية من الله عز وجل أن يحفظهما وأن يجعلهما قرة عيني لي .

كما أشكر كل من بسط لي يد العون من قريب أو من بعيد وكل من كان له الفضل علي.

وشكر خاص إلى موظفي البنك الوطني بالعطاف، وخاصة السيد المدير والآنسة سناء

شكرًا.

إهداء :

الحمد الله واسع العطاء ذي العظمة والكبرياء وكتب على أهل الدنيا الفناء وجعلها دار الامتحان والابتلاء وجعل الآخرة لمن خافه فناء والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد الأصفياء وعلى آلة الأتقياء ومن تبعه بإحسان إلى يوم الفناء وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

أما بعد أصدي ثمرة جهدي إلى :

جنة القلب ونور الفؤاد إلى أعذب اسم نطقت به شفتاي إلى القلب الكبير المليء بالحب والرقة والعذوبة، إلى من كانت لي تعزية في الحزن ورجاء في اليأس وقوة في الضعف إلى من أفنت حياتها من أجل أن ترفع عني القلة والعزة والذلة .....أمي .

إلى الذي أشعل نفسه شمعة لينير لي دربي، إلى الذي تحمل كيد الحياة لأصل أنا، إلى الذي أعطاني من سنين عمره، إلى من عشت في كنفه ورعايته وحبه وعطفه ولم يبخل علي يوماً بنصائحه ودعواته .....أبي

إلى التي رفعت من معنوياتي بنصائحها المتواصلة، إلى التي أعطتني الدافع وذكرتني بمسؤوليتي الدراسية كلما ضعفت وفقدت الأمل إلى من أراها قدوتي في هذه الحياة إلى وحيدتي، أمي الثانية أختي ومركز قوتي .....عزيزتي نور الهدى .

إلى محرك عزيمتي إلى من يدعمني في كل خطوة أخطوها نحو بناء نفسي وتطوير ذاتي ومستواي المعرفي والدراسي، إلى سر بسمتي وسعادتي ،إلى رفيق دربي، كاتم أسراري، كابت عصبيتي زوجي .

إلى عزيزتي وصديقتي الوفية هانية.

إلى من ساعدوني كثيرا محمد وأيوب.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية معالجة التعثر المصرفي وكيفية إدارة هذا التعثر مهما كانت أسبابه، وأهم العوامل المؤثرة في تعثر مختلف التسهيلات المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري, وعلى هذا الأساس تم اختيار وكالة البنك الوطني الجزائري بالعطاف كعينة للدراسة من أجل الوصول إلى أهم الخطوات المستخدمة لإدارة جزء من التعثر المصرفي ألا وهي إدارة القروض المتعثرة مستعملين في ذلك المنهج الوصفي للجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي

وقد خلصت الدراسة إلى أنه من أهم أسباب التعثر هو السياسة المنهجية من طرف الدولة في منح القروض، وعدم الكفاءة الإدارية للمقترض وعدم استخدام تكنولوجيا للإعلام والاتصال وكذا فشل المشاريع الممولة.

الكلمات المفتاحية :

التعثر المالي، الإفلاس، معالجة التعثر، مخاطر التعثر المصرفي، البنوك التجارية.

Abstract

This study aims at how to deal with the bank‘s faltering ,how to manage this faltering, whatever its causes ,and the most important factors influencing the faltering of various banking facilities in the Algerian banking sector ,And on this basis the national bank of Algeria was selected by tender certain to study in order to reach the most important steps used to manage a part of the bank‘s faltering which is the management of distressed loans, using the descriptive approach of the theoretical side, and the case study approach in the applied side.

The study concluded that one of the main reasons for the faltering is the policy produced by the state in the granting of loans, administrative incompetence of the borrower and non-use of information and communication technology, as well as the failure of funded projects

Keywords:

Financial faltering, bankruptcy, treatment of therfound , bank pitfalls, commercial banks .

فهرس

الفهرس:

الفهرس	الصفحة
شكر	
إهداء	
ملخص	
فهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الدراسة النظرية للتعثر المصرفي	
تمهيد	05
المبحث الأول: الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة-	06
المطلب الأول: ماهية التعثر المصرفي	06
الفرع الأول: المفاهيم المختلفة للتعثر.	06
الفرع الثاني: مفهوم التعثر المصرفي.	08
المطلب الثاني: أسباب ومؤشرات ومراحل التعثر المصرفي.	09
الفرع الأول: أسباب التعثر المصرفي.	09
الفرع الثاني: مؤشرات تعثر القرض.	11
الفرع الثالث: مراحل التعثر المصرفي.	12
المطلب الثالث: آليات وأساليب معالجة التعثر المصرفي.	14
الفرع الأول: استراتيجيات التعامل مع التعثر المصرفي.	15
الفرع الثاني: وسائل الحد من مخاطر التعثر المصرفي.	16
الفرع الثالث: المعالجة المصرفية للتعثر.	17
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع -	19

المطلب الأول: الدراسات العربية.	19
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.	22
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.	23
خلاصة	24
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية للتعثر المصرفي	
تمهيد	26
المبحث الأول: منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:	27
المطلب الأول: طريقة الدراسة.	27
الفرع الأول: المنهج المتبع ومصادر المعلومات المستخدمة في الدراسة.	27
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.	27
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة	28
المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية	29
المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري	29
الفرع الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري	29
الفرع الثاني: الوكالة الجهوية بالشلف	31
الفرع الثالث: التعرف على مكان التربص BNA العطاف	33
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة.	39
الفرع الأول: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة بالبنك وتطورها:	39
الفرع الثاني: سياسة تحصيل القروض المتعثرة في البنك الوطني الجزائري.	43
المطلب الثالث: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.	49
الفرع الأول: مثال توضيحي لقرض متعثر.	49
الفرع الثاني: كيفية تسيير ومعالجة قرض متعثر.	51
خلاصة	56
خاتمة	58
قائمة المراجع	62

الملاحق	65

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي.	08
1-2	حجم القروض الممنوحة لتشغيل الشباب من طرف البنك الوطني الجزائري خلال فترة (1991 إلى 2018).	39
2-2	حجم القروض الممنوحة لعملاء البنك الكلاسيكيين من طرف البنك الوطني الجزائري لسنة 2018.	41
3-2	الهياكل المتدخلة في مسار تحصيل القروض المتعثرة	44
4-2	المرحلة الودية لتحصيل القروض المتعثرة	45
5-2	مرحلة ما قبل النزاعات لتحصيل القروض المتعثرة.	46
6-2	مرحلة النزاعات لتحصيل القروض المتعثرة.	47
7-2	طبيعة ونوعية القروض المقترضة من طرف البنك الوطني الجزائري	50

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مراحل التعثر المصرفي	14
1-2	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	30
2-2	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لـ BNA	31
3-2	الهيكل التنظيمي لقسم القروض والمعاملات التجارية	32
4-2	الهيكل التنظيمي لوكالة العطاف272 L'organigramme	34
5-2	تطور القروض الممنوحة لتشغيل الشباب من طرف البنك الوطني خلال الفترة 1991 إلى 2018	40
6-2	تطور القروض الممنوحة لعملاء البنك الكلاسيكيين من طرف البنك الوطني الجزائري لسنة 2018.	41
7-2	دراسة ملف والقرض	52

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أسئلة خاصة بالمقابلة	65
02	إعذار أول	66
03	إعذار قبل المتابعة القضائية	67
04	حجز ما للمدين لدى الغير	70
05	الرد على الحجز للمدين لدى الغير	71
06	رسالة تكليف	72
07	تحويل الملف لتعويض الدين من طرف صندوق الضمان	73
08	ضمان استرجاع مبلغ التعويض	74

مقدمة

تمثل المصارف الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي لما لها في دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته، من خلال تمتعها بخبرات عديدة في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة النقدية للدولة وبعناصرها الائتمانية والنقدية، وعليه فإنها تساهم بشكل جوهري في تصعيد الاقتصاد الوطني، وهذا الأمر يتطلب زيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية، ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية والسعي لبناء مركز إستراتيجي مصرفي متميز، وذلك لضمان جذب أكبر ما يمكن من المتعاملين معها من أجل تدعيم قدرتها وتحقيق نموها واستقرارها.

فالمصارف نشأت بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة حيث تنصب عملياتها الرأسمالية على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين أي الزبائن الذين تتزايد طموحاتهم وتتعدد مشاريعهم، فعمليات الاقتراض هذه تشكل مورداً هاما لإيرادات ومداخيل البنك بما تحققه من أرباح هائلة وبمخاطرة أقل وإقدام بنك على منح قروض لمتعامل ما تتوفر على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينة بمختلف أنواعها، وذلك حتى يتفادى كل أنواع المخاطر وما ينجر عنها عن خسائر مادية أو عينية.

وتعتبر إدارة التعثر بشتى أنواعه لدى الجهاز المصرفي في مشكلة رئيسية بل ويمكن اعتبارها من قضايا الساعة، وهي محل اهتمام المصارف.

ولقد تعرضت المصارف الأولية الجزائرية خلال السنوات الماضية إلى حدوث كم هائل من أزمات الديون المتعثرة ولم تكن متوقعة سواء من حيث حجمها أو درجة خطورتها، وترجع أسبابها إلى عوامل عدة سيتم التطرق لها تفصيليا في هذه الدراسة.

وقد قامت المصارف بالاحتياط لها عن طريق تخصيص مؤونات ومخصصات بمبالغ كبيرة لمواجهة مخاطر عدم السداد.

من خلال ما سبق ذكره ارتأينا أن نسلط الضوء على التعثر المصرفي بطرح الإشكالية التالية:

هل يمكن للبنوك أن تعالج التعثر المصرفي؟

الإشكال المطروح يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يمكن للضمانات تغطية التعثر المصرفي؟

- كيف يقوم البنك بإدارة القروض المتعثرة؟

فرضيات البحث:

– الضمانات لا تغطي التعثر المصرفي.

– يقوم البنك بالمتابعة القضائية للعملاء المتعثرين لإدارة التعثر.

مبررات اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيار الموضوع المدروس متعددة وكثيرة في الأصل، ولكن من أهمها:

– تزايد ظاهرة التعثر سوآءا تعثر القروض وحتى التعثر المصرفي ككل، وما نتج عنها من مشاكل سواء كانت على مستوى البنك أو الزبون أو على مستوى الاقتصاد والدولة ككل وما ينجز عنها من نتائج؛

– معرفة المتسبب الأول في وقوع الظاهرة؛

– كيفية التعامل مع التعثر وعلاجه إضافة إلى التعلم تجاربه مستقبلاً؛

– غياب الدراسات المتخصصة والمتعلقة بإدارة ومعالجة التعثر لدى البنوك التجارية؛

– للمساهمة في الإضافة العلمية والإلمام بكل ما يخص التعثر المصرفي.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من وراء تناولنا لهذه الدراسة هو محاولة تحقيق الأهداف التالية:

– تحديد الأسباب الرئيسية لحدوث التعثر المصرفي؛

– تحديد كيفية تسوية والتعامل مع هذا التعثر على مستوى البنوك التجارية ومستوى الاقتصاد ككل؛

– تحديد كيفية إدارة ومعالجة التعثر على مستوى البنوك التجارية.

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من خلال المكانة التي يحظى بها موضوع التعثر المصرفي لتأثيره على أداء البنوك التجارية في ظل المنافسة التي تحيط بها، ولضرورة إتباع إجراءات لإدارة التعثر وتطوير البنوك العمومية لأنشطتها الخاصة بإدارة تعثرها (قروض متعثرة، سياسة خاطئة ....) فقد حان الوقت لتكوين ثقافة خاصة بذلك، في حين أن الدول المتقدمة تطورت كثيرًا في هذا المجال.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة في جانبها النظري على دراسة التعثر المصرفي وقدرة البنوك التجارية على علاجه، أما بالنسبة للجزء التطبيقي تحددت الدراسة من حيث المجال الزمني لسنة 2018، والمجال المكاني في البنك الوطني الجزائري بالعطاف، ولاية عين الدفلى.

منهجية الدراسية والأدوات المستخدمة:

اتبعنا في محاولة إلمامنا بهذا الموضوع المنهج الوصفي عند طرحنا لمفهوم التعثر المصرفي، وتناولنا ذلك في المطلب الأول والثاني في الفصل الأول، كما اتبعنا دراسة الحالة بالنسبة للدراسة التطبيقية في الفصل الثاني والتي أجريت في وكالة البنك الوطني الجزائري BNA العطاف.

صعوبات الموضوع:

عند قيامنا بإعداد البحث واجهنا جملة من الصعوبات من بينها:

– صعوبة الحصول على معلومات فيما يخص الموضوع باعتبارها أسرار خاصة بالبنك وعملائه؛

– قصر الفترة الممنوحة لإعداد البحث نظرًا للظروف الواقعة بالقطب الجامعي، وكذا الظروف السياسة، الاقتصادية، والاجتماعية للبلاد؛

– قلة المراجع المتعلقة بالدراسة، وعدم توفر دراسات سابقة حول الموضوع المدروس.

هيكل البحث:

قصد الإحاطة بمضمون البحث ثم الاعتماد على التقسيمات التالية:

الفصل الأول والذي يحمل عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية، ثم تقسيمه لمبحثين.

المبحث الأول: كان بعنوان الأدبيات النظرية –الإطار المفاهيمي للدراسة – والذي تطرقنا فيه إلى ماهية التعثر المصرفي وكذا أسبابه ومراحله، إضافة إلى المؤشرات التي يقوم عليها، كما تطرقنا إلى آليات وأساليب معالجة الظاهرة، أما في البحث الثاني والذي كان بعنوان الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع – وتم التطرق فيه للدراسات السابقة لموضوع البحث.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان الدراسة الميدانية ثم تخصيصه لدراسة الحالة، وقسم إلى مبحثين المبحث الأول تم فيه عرض منهجية الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.

الفصل الأول:
الدراسة النظرية للتعثر المصرفي

تمهيد :

سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على المفاهيم المختلفة والتي لها علاقة بالتعثر المالي، والتي تختلف باختلاف المعايير المحددة سواءً كانت معايير اقتصادية، مالية، قانونية، إلا أنها غالبا ما تتكامل على هذه المفاهيم التي لها نفس المعنى مثل: التعثر، الفشل، العسر والإفلاس من أجل التقرب أكثر من موضوع الدراسة التي تناولت موضوع التعثر المعرفي ومعرفة أهم أسبابه، ومراحلة وكيفية علاجه، وعليه تم تقسيم الفصل إلى :

المبحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة–

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع–

المبحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى توضيح الأسس المتعلقة بظاهرة التعثر وقبل ذلك نتعرف على التعثر المالي وماهيته.

المطلب الأول: ماهية التعثر المصرفي.

الفرع الأول: المفاهيم المختلفة للتعثر.

1-الإفلاس:

يقصد به اللحظة التي يتقرر فيها تصفية الوحدة الاقتصادية بالشكل القانوني نتيجة لكونها تعاني من الفشل المالي بشكل شبه أكيد.[1]

2-العسر المالي: (الفشل المالي):

يختلف مفهوم العسر المالي وفقا لشكل التحليل الذي يمكن استخدامه في تحديد ذلك، إذ يقصد به حالة عدم قدرة العميل أو الشركة على الوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين.[2]

ويتخذ العسر المالي مظهرين هما:

-**العسر الفني:** وهو الموقف الذي تعجز فيه الشركات عن مواجهة التزاماتها رغم أن أصولها أكبر من التزاماتها، ويعبر عن هذا المفهوم عادة بأزمة السيولة.

-**العسر الحقيقي:** وهو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة، وتكون أصولها أقل من التزاماتها.[3]

3-العميل المتعثر:

هو العميل الذي يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها.[4]

---

[1] -علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31 (95)، 2009، ص306.

[2] -فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية للمعارف الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص84.

[3] -شقيري موسى، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص127.

[4] -عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي، مداخلة حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص6.

4-الفشل:

مفهوم عام يختلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر في المؤسسات، وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين الفشل الاقتصادي والفشل المالي.

-الفشل الاقتصادي: في هذه الحال لا تستطيع المؤسسة أن تحقق عائد معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب، وذلك عندكما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها.[1]

-الفشل المالي: وهو ما يهم إدارة الائتمان والذي من خلاله يعجز العميل عن تسديد التزاماته من الأقساط المستحقة، وكذلك فوائد هذه الأقساط.[2]

5-التعثر المالي:

يعني نقص العوائد أو توقفها وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها، كما يقصد به المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى التوقف عن السداد، ولكي يكون هناك قرض متعثر يمر بالمراحل التالية:

- **ديون عادية:** لا يواجه البنك أية مشاكل في استردادها، وهذه الديون يطلق عليها عادة ديون جيدة أو منتظمة.[3]
- **ديون معدومة:** وهي الديون التي استنفذ البنك بشأنها كافة وسائل المطالبة، فضلا عن كافة الإجراءات القانونية الممكنة، وتعذر عليه استرداداها ولكنه يظل يتابع المدينين فيها لسدادها في حالة ظهور أي أموال.[4]
- **ديون متعثرة:** وهي تقف وسط ديون البنك العادية، والمعدومة.[5]

---

[1] -الشريف ريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2012، ص04.

[2] -جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص63.

[3] -إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص101.

[4] -علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية)، (كلية التجارة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين، مجلد 25 (4)، 2011، ص859.

[5] -هبال عادل، إشكالية القروض المتعثرة (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص45.

الجدول(1-1): يوضح الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي.

التعثر المالي	الفشل المالي
-نقص العوائد	-التوقف الكلي على سداد الالتزامات
-عدم القدرة على سداد الالتزامات	-الإفلاس وتوقف النشاط

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الدراسات السابقة.

الفرع الثاني: مفهوم التعثر المصرفي.

1-المفهوم الاقتصادي للتعثر:

يقصد بالمشروع المتعثر اقتصاديا المشروع الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمار عن تكلفة رأس المال، وبذلك يفقد المشروع المتعثر اقتصاديا مبرر وجوده إن لم يتمكن من رفع معدل العائد على الاستثمار.

كما يقصد به المشروع الذي لا يكفي دخله لتغطية نفقاته أو الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمارات (بكلفتها الدفترية) عن تكلفة رأس المال كما يقصد به، تلك المشاريع التي لا تكفي عوائدها لتغطية نفقاتها المستحقة رغم زيادة ممتلكاتها عن خصومها.[1]

2-المفهوم المصرفي للتعثر:

هي تلك الديون التي لا تدر عائدا بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم إعادة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك، وإنما تجنب في حسابات مستقلة.

كما يقصد به محاولة العميل أو المدين بصناعة ظروف إقناعيه مفتعلة في إدارة مفاوضات إقناعيه ناجحة مع البنوك الدائنة بهدف تخفيض حجم الدين وتحقيق أكبر استفادة ممكنة بتخفيض ما عليه من ديون قائمة أو مستحقة والحصول على مرافقة الدائن بذلك.

وتعرف الديون المتعثرة على أنها تلك الديون التي عجز فيها المقترضون على سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة، إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب أو لظروف أحاطت بنشاطه.[2]

من خلال ما سبق يمكن تعريف التعثر المصرفي بأنه مجموعة المخاطر غير المتوقعة التي قد يواجهها المصرف، والتي تؤدي به إلى وقت نشاطه، وبالتالي إشهار إفلاسه.

[1] – عبد الغني حريري، مداخله بعنوان دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص06.

[2] –علاء الدين جبل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص306.

كما يمكن تعريفه بأنه عدم قدرة المصرف على الحفاظ على الاستقرار والاستمرار، وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الغير ما يؤدي به لوقف نشاطه كمرحلة أخيره من مراحل التعثر.

المطلب الثاني: أسباب ومؤشرات ومراحل التعثر المصرفي.

من خلال هذا المطلب سوف نوضح أسباب التعثر ومراحله وأهم المؤشرات التي يقوم عليها.

الفرع الأول: أسباب التعثر المصرفي.

يعتبر التعثر المصرفي أزمة توجه البنوك وتعيق الاقتصاد ككل:

فجزء من التعثر المصرفي هناك تعثر القروض والذي تشكل هاجسا لنشاط البنوك. حيث يؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها. على ضوء ما سبق يتم تقسيم أسباب تعثر المصرف إلى ما يلي:[1]

1-أسباب متعلقة بالبنك:

- سوء دراسة ملفات العملاء أي عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم.
- سوء إدارة البنك وعدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
- المحسوبية في منع التمويل.
- تركيز القروض في قطاع واحد، أو في فئة قليلة من المقترضين (أكثر من 10% من القروض في قطاع واحد يعتبر مخطر التركيز)
- ضعف الرقابة الداخلية والخارجية للبنك.
- صرف القرض قبل استيفاء الإجراءات.
- فشل النظام الالكتروني المعمول به في البنك.
- ضعف النظام الالكتروني المعمول به في البنك.
- ضعف تأهيل الكوادر.
- عمليات الرشوة وغسيل الأموال.
- سوء تقدير وأخذ الضمانات، مقابل التسهيلات (تقدير الضمانات بأعلى من قيمتها).[2]

[1] -عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، (دراسة تطبيقية على المصاريف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص52.

[2] -وحيد محمود، سيف عبد الرزاق، محمد الوثار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، شيمة الرافدين، مجلد 32، 2010، ص13.

2-أسباب متعلقة بالعميل:

- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة.
- عدم تسديد الالتزامات للبنك في الآجال نتيجة العجز أو الامتناع.
- تزوير المعلومات الخاصة بالمشروع ونتائجه.
- سوء استعمال القروض.
- العوامل الشخصية والذاتية للعميل.
- سوء إدارة المشروع.[1]

3-أسباب خارجية (عامة):

وهي تشمل الظروف المحلية والدولية مثل العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية، وهي كالتالي:

أ-الظروف الاقتصادية:

التي تخرج عن إدارة المقترض وعن تأثيره منها:

- اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.
- أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعديلات التي تطرأ عليها، وما يتطلبه تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية، مالية ونقدية والتي قد يكون لها تأثير على بعض الأنشطة في الدولة.
- التضخم وعدم قدرة البنك على مزاولة نشاطه.
- المتاجرة بالسلع غير المشروعة، وسوء المناخ الاستثماري (عدم الاستقرار الاقتصادي).
- تدخل الدولة بشكل مفرط في النشاط المصرفي.[2]

ب-الظروف السياسية:

- عدم الاستقرار السياسي ما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي تعثر المصرف.
- عدم الاستقرار على المستوى الدولي (لحدوث أزمات عالمية، أو حروب...).
- قرارات الدولة وما ينتج عنها في مختلف المجالات (الصحة، البيئة، الضرائب، الجمارك...)، ما يؤثر سلبا على القدرة التسويقية للعميل، وبالتالي تعثره وتعثر المصرف مستقبلا.

---

[1] -صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصاريف وآثارها على الأزمات المالية (دراسة حالة عينة من المصاريف العراقية)، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2009، ص20-21.

[2] -فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مخاطر البنوك في القرن 21، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص23.

ج-الظروف الطبيعية:

- الفيضانات والهزات الأرضية والحرائق وغيرها من الكوارث.

د-الظروف التكنولوجية:

- عدم توفر الوسائل والامكانيات اللازمة لمواكبة التكنولوجيات الحديثة.
- نقص في الكوادر والمختصين وكذا البرامج، وما ينتج عن ذلك من نقص في الرقابة، وكثرة الغش وتبييض الأموال، والتهريب ما يؤدي إلى عدم ثقة العملاء بالمصرف من جهة وهروب رؤوس الأموال لكثرة الإشاعات عن سوء سمعة المصرف، وبالتالي تعثره.[1]

الفرع الثاني: مؤشرات تعثر القرض.

1-مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك:

***المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك:**

- اصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات.
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة والأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات.
- التخلف عن سداد دفعة مستحقة لأكثر من فترة وتكرار عدم سداد الأقساط والفوائد في مواعيدها.

***مؤشرات متعلقة بطلبات المقترض:**

- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التعديلات الائتمانية الممنوحة بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.
- تقدم المقترض بطلبات متكررة لإعادة جدولة دينه لتواريخ لاحقة.
- الاعتماد بكثرة على القروض قصيرة الأجل.

***مؤشرات متعلقة بالضمانات:**

- تراجع القيمة الاسمية للضمانات.
- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية.

[1] -صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وآثارها على الأزمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم إلى المؤشر العلمي الثالث، جامعة الاسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2009، ص20.

- التباطؤ في تقديم ضمانات إضافية عند طلبها من طرف البنك.
- مؤشرات البيانات المالية للمقترض.[1]

2-مؤشرات مستدلة من البيانات المالية للمقترض:

***مؤشرات تعثر القروض من خلال الميزانية:**

- تدهور مركز العميل.
- الزيادة الكبيرة في المخزون السلعي.
- تراجع حقوق الملكية.
- ارتفاع المديونية.

***مؤشرات تعثر يستدل عليها من جدول النتائج:**

- تراجع حجم المبيعات.
- تركيز المبيعات على عدد محدد من الزبائن.[2]
- زيادة المبيعات مع انخفاض الأرباح.

***مؤشرات أخرى غير مالية:**

- انسحاب أحد الشركاء الرئيسيين أو وفاة صاحب المشروع المتضامن المدين صاحب الخبرة بنشاط المشروع.
- استفسار الدائنين عن وضعية المؤسسة المتعثرة.
- عدم استجابة ملاك المؤسسة المتعثر لطلبات البنك بتقديم تقارير دورية عن النشاط، وعدم تسهيل مهمته في البحث والوقوف على نتائج نشاط المؤسسة.
- تغيير الشكل القانوني للمؤسسة الاقتصادية بسبب الضمانات.

الفرع الثالث: مراحل التعثر المصرفي.

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر بعدة مراحل حتى يصل إلى مرحلة التعثر، ولمتابعة التعثر يجب معرفة هذه المراحل، وهي كالتالي:

[1] -صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص72، 79، 80، 81، 82.

[2] -رمضاني زينب، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائري دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص23.

1-مرحلة حدوث العارض:

تغيير هذه المرحلة البدائية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث عارض ما، ويعتبر ذلك كاختبار لإدارة المشروع، فإذا تنبأ له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، وإذا أغفله وتناسى وتهاون عنه بدأ التعثر، مثل: ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها، ولا تعطى عائدا سريعا.

2-مرحلة تجاهل الوضع القائم:

وهي تلك المرحلة التي يتم فيها تنبيه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب[1] المؤثرة على التعثر، إلا أن هؤلاء القائمين يتجاهلون ذلك تهاونا وتقليلا لشأنها.

3-مرحلة استمرار التعثر والتقليل من خطورته:

وهنا يزداد الوضع سوء مع عدم أخذ هذا الخطر بعين الاعتبار، وعدم مبادرة القائمين على إدراك البنك أو المشروع لحل المشكلة.

4-مرحلة التعايش مع التعثر:

تمثل هذه المرحلة أخطر المراحل أين يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع الذي يكون على وشك الإفلاس، فخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج، وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها.

5-مرحلة حدوث الأزمة:

في هذه المرحلة تنتشر أخبار تعثر المشروع بين المتعاملين وتبدأ عملية المطالبات المالية، في حالة تعثر المشروع الممول من قبل البنك، وفي فكرة أخرى في حالة تعثر المصرف للأسباب المذكورة سابقا، فإن انتشار خبر تعثر المصرف وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه الموردين والمؤسسات الاقتصادية وتوقف نشاطه، إما مؤقتا أو نهائيا يؤدي إلى حدوث أزمة التعثر في المصرف.

[1] -عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص519، 520.

6-مرحلة مجابهة الأزمة أو التصفية:

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمختصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجه، إنا من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة الهيكلة، وفي هذه المرحلة[1] يتقرر مصير المصرف، إما إعطائه فرصة أو تصفيته نهائيا.

الشكل رقم (1): يوضح مراحل التعثر المصرفي.

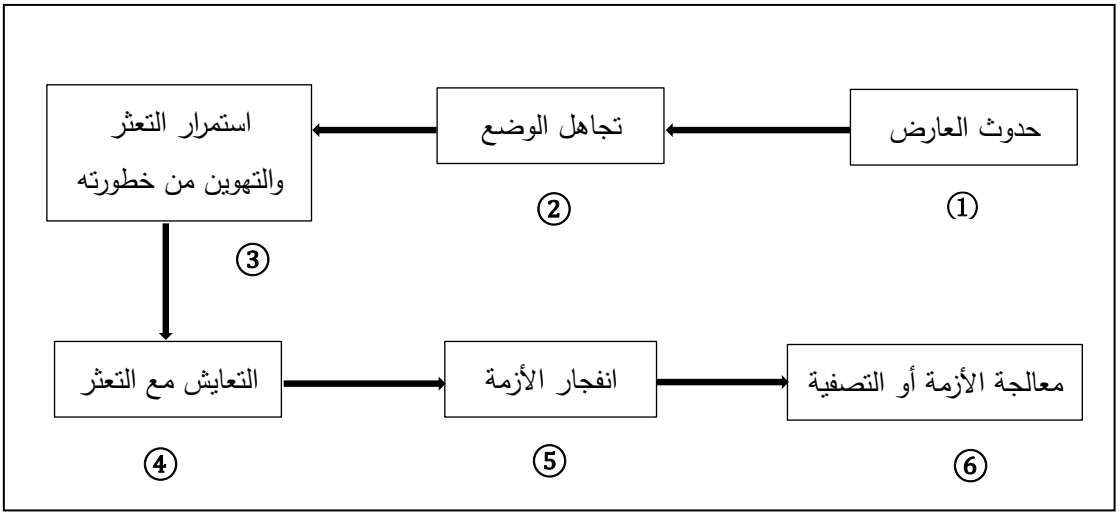

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على الدراسات السابقة .

المطلب الثالث: آليات وأساليب معالجة التعثر المصرفي.

من خلال هذا المطلب سنوضح الآليات، الاستراتيجيات، وأهم الأساليب المتبعة في علاج التعثر المصرفي يمكن التعبير عن التعثر المصرفي من خلال مصطلح الأزمة، كونه يؤثر على البنوك بصفة خاصة، والتي تعتبر المحرك الأساسي لكل اقتصاد ناشط وناجح، وعليه وجب البحث في طرق وأساليب وحتى استراتيجيات للخروج من هذه الازمة أي علاج هذا التعثر المصرفي.[2]

وسنعرض من خلال هدا المطلب الطرق المنتهجة للمعالجة.

[1] -دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية عن المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص49.

[2] -علاء الدين جيل وآخرون، ومرجع سبق ذكره، ص315.

الفرع الأول: استراتيجيات التعامل مع التعثر المصرفي.

1-استراتيجيات تتعلق بالديون:

- العمل على تفادي الديون المتعثرة من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة.
- الاعتماد على ضمانات كافية مع استثناء الضمانات الضعيفة قبل منح القرض.[1]
- الاشراف الناجح والإدارة الصحيحة للقروض من خلال:

*التوثيق التام للشروط القانونية والمالية، التعاقدية المتعلقة بالقرض.

*مراقبة أداء القرض بعد منحه.

*وضع نظام مدروس ومصادق عليه من قبل خبراء مختصين بحل المشاكل والمصاعب عند حدوثها.

*حرص إدارة البنك على اختيار العملاء ذوي الخطر المنخفض

*محاولة حل الازمة المتعثر بكل السبل دون اللجوء إلى المتابعة القضائية، وما ينجر عنها من تكاليف وخسائر قد تفوق قيمة القرض المتعثر.

2-استراتيجيات تتعلق بالعملاء:

-**استراتيجية محافظة:** تقديم البنك المشورة في اقتراح بدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمدها العميل وذلك قصد المساعدة، وممكن أيضا تقديم قروض جديدة لإنهاء حالة العسر المالي لدى العميل أو تحقيق شروط التسديد أو تعليق الفوائد أو جدولة القرض.

-**استراتيجية متشددة:** وتطبق هذه الاستراتيجية عندما تلاحظ إدارة الائتمان أن العميل المتعثر قد أخفى عنها الكثير من المعلومات وأنه لم يكن صادقا في معلوماته، وأنه قد استعمل الائتمان الممنوح له في غير غرضه الذي قدم من أجله مما أوصل البنك إلى حالة المخاطرة بسبب تعرضه لقروض متعثرة، فتقوم إدارة البنك[2] أو بمعنى آخر يطلب من إدارة الائتمان إما بيع الأصول المرهونة لصالح البنك أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل المفلس.

[1] -فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص97، 98، 99.

[2] -محمد عبد الحافظ بغدادي، إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية، الملتقى الإداري الثالث، المملكة السعودية، 1426، ص21.

الفرع الثاني: وسائل الحد من مخاطر التعثر المصرفي.

أولا: الأساليب المتعلقة بالعملاء والقروض المتعثرة.

1-أسلوب تعويم العميل وانتشاله وانعاشه:

في هذا الأسلوب نعتمد معالجة الديون المتعثرة على ثلاث مراحل:

1-1 أسلوب تعويم العميل أو النشاط المتعثر:

هي قيام البنك بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه عن طريق منحه فترة سماح يتم من خلالها تأجيل سداد الدين وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات، وقد تتضمن عملية التعويم إما إعادة جدولة الدين أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين حسب ظروف العميل والتي تتلاءم معه حتى يتمكن مستقبلا من معاودة القيام بنشاطه واستعادة قدرته على سداد الدين المتعثر.

1-2 أسلوب انتشال العميل:

يتدخل البنك مباشرة أو عكس ذلك في إدارة نشاط العميل طبقا لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل، قصد تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات عن التكاليف لمشروع العميل.

1-3 أسلوب إنعاش العميل:

يجب توفر مجموعة من الشروط، من أهمها:

*أن يكون العائد والمردودية للاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي[1] سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل بهدف توفر سيولة كافية أو فائض كافي للعميل لسداد التزاماته القائمة.

*أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت الاعصار للعميل قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلا، أو أن سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تم معالجته.

*أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة تشير إلى توافر سوق مناسب للعميل يستوعب منتجاته من السلع والخدمات التي يقدمها ويطرحها.

2-أسلوب إعادة الجدولة (جدولة الدين):

بمقتضى هذا الأسلوب يقوم المصرف بإعطاء فرصة للمنظمة عن طريق منحها فترة سماح يؤجل خلالها عند سداد الدين وفوائده، وقد يقوم بالتفاوض مع الدائنين على تأجيل استحقاق جزء من القروض، ويعتبر هذا الأسلوب من

[1] -فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص71، 72، 73.

أفضل الطرق لتسوية الديون المتعثرة وحتى يكون هذا الأسلوب فعالا لابد من أن تكون أقساط الجدولة تتماشى مع دورة نشاط المنظمة وامكانياتها، بحيث يتناسب حجم القسط وموعد سداده وهذه الجدولة مع التدفقات النقدية للمنظمة، ويمكن أن تتم إعادة الجدولة عن طريق منح المنظمة فترة سماح مناسبة لا تلتزم خلالها بسداد أقساط القرض وفوائده، كما يمكن تحويل القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل تسدد على فترات تتماشى مع توقعات السيولة.[1]

ثانيا: الأساليب المتعلقة بالمصرف المتعثر.

1-دمج البنك المتعثر مع بنوك أخرى:

قبل التطرق إلى كيفية اندماج البنك المتعثر مع بنوك أخرى وكيفية علاج التعثر المصرفي من خلال ذلك، يجب أولا التعرف على الاندماج المصرفي.

-**تعريف الاندماج المصرفي:** يقصد به اتحاد مصرفين أو أكثر تحت اشراف حكومي أو تنظيمي رقابي من طرف السلطات النقدية.

وهذا كتعريف أول، هناك تعريف آخر تحت عنوان الاستحواذ، والذي يعني انضمام بنكين أو أكثر، بنك كبير وآخر صغير، والآخر يذوب في البنك الكبير ويحمل اسمه في الغالب، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الاندماج المصرفي هو عبارة عن أداء تحالف وتعاون بين البنوك، فهو اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن تحقيقها قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.

من خلال تعريف الاندماج المصرفي يظهر لنا بأن البنك المتعثر وفي سبيل انقاذ هذا البنك قبل الوصول إلى آخر درجة من التعثر النهائي أي الإفلاس، يقوم البنك الدامج بضم أصول وخصوم البنك المندمج المتعثر إلى كيانه، وبالتالي يعالج التعثر، ويدمج البنك مع آخر أكبر وأقوى.[2]

الفرع الثالث: المعالجة المصرفية للتعثر.

إن معرفة أسباب حدوث التعثر في البنك المتعثر تعتبر أول خطوة في معالجة هذا التعثر بمعرفة الدوافع والبحث في الأسباب قصد الوصول إلى حلول للخروج من هذه الازمة الاقتصادية.

---

[1] -صلاح الأمين أخضر، السلامة المصرفية، والوساطة المالية (بنك الادخار نموذجا)، مجلة جامعة شندي، العدد 10، 2011، ص122.

[2] -بلال أبيش، إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، تقرت، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص13.

ونقول عنها أزمة لأنها لا تؤثر فقط على البنك المتعثر وإنما تؤثر أيضا على البنوك الأخرى، والتي لربما لها معاملات مع هذا البنك، وعلى ثقة المتعاملين سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، وبالتالي تمس الاقتصاد ككل، ومن الحلول المصرفية للتعثر نذكر ما يلي:

- الاندماج مع بنك آخر أكبر وأقوى.
- التغيير الجذري للسياسات والاستراتيجيات المعمول بها في البنك.
- غلق بعض الفروع وتصفية العاملين للتخفيض من النفقات واستغلال الميزانية المخصصة لتلك الفروع في الوفاء بالتزامات البنك المتراكمة.
- التأكد من كفاءة الموظفين الإداريين خاصة.
- التحقق من توفر الضمانات وأنها كافية لتغطية قيمة القرض الممنوح، مع الدراسة الجيدة لملفات العملاء قبل منح الائتمان لهم، وهذا قصد تجنب تعثر القروض والذي يؤثر على أداء البنك.
- مراقبة الائتمان بعد منحه للعميل وأنه يصرف في الغاية التي طلب من أجلها في طلب الائتمان المقدم في البداية.
- الرقابة الداخلية والخارجية للبنك بصفة دورية وتحت اشراف مختصين وباستعمال مختلف الوسائل التكنولوجية للتدقيق على كل العمليات الجاري تنفيذها.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية –الدراسات السابقة للموضوع–

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى الأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

فأما المطلب الأول خاص بالدراسات العربية، والثاني بالدراسات الأجنبية، مرتبة حسب التسلسل الزمني من الأقدم وصولا إلى الاحدث، وأما المطلب الثالث فخصص للمقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات العربية.

*هلا بسام عبد الله الغصين (2004)، تحت عنوان "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات"، دراسة تطبيقية قطاع المقاولات في قطاع غزة، غزة فلسطين، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير.

هدفه هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة.

لتحقيق ذلك تم احتساب اثنان وعشرون نسبة مالية لعينة مكونة من 10شركات متعثرة و16شركة غير متعثرة من خلال القوائم المالية لثلاثة سنوات 2000، 2001، 2002.

وتم تحليل هذه النتائج باستخدام الأسلوب الاحصائي المعروف بالانحدار اللوجيستي للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية التي يمكن التمييز به بين شركات المقاولات المتعثرة وشركات المقاولات غير المتعثرة.

وقد توصل إلى النموذج المكون من النسب المالية التالي:

- رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.
- نسبة الإيرادات إلى الأصول.
- نسب الدعم المدينة إلى الإيرادات.
- نسبة الدعم المدينة إلى الأصول المتداولة.

واستطاع النموذج الذي تم التوصل إليه من إعادة تصنيف شركات المقاولات في عينة التحليل ضمن مجموعتي شركات المقاولات المتعثرة وشركات المقاولات غير المتعثرة بدقة بلغت 91.9%، 86.9%، 86.9%، في السنوات 2002، 2001، 2000 على التوالي.

وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام النسب المالية للتنبؤ بوضع الشركة، كما أوصلت الدراسة بزيادة الاهتمام بإعداد القوائم المالية، وبالاعتماد على تحليل النسب المالية لهذه القوائم.

*دراسة نضال العربيد (2007)، "دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري"، وهي عبارة عن مجلة في جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة وتطورها في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة 1998-2005، اعتمادا على البيانات المالية لتلك الفترة.

ومن خلال تقييم الإجراءات المتبعة من قبل المصرف الصناعي لمعالجة القروض المتعثرة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير إلى وجود قصور واضح لدى المصرف في إعداد الدراسات الائتمانية وفقا للمعايير والأعراف الفنية المصرفية، وغياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله وتطورها بعد منح القروض، مما أدى إلى نشوء ائتمان مصرفي متعثر.

وتلخصت الدراسة إلى تقديم بعض التوصيات يمكن أن تساهم في تحسين الدراسات الائتمانية اللازمة وتطورها وتفعيلها لاتخاذ قرار الاقتراض المناسب.

*فاطمة بن شنة (2009)، بعنوان "إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة"، (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الائتمان والحد من التعثر في القروض المصرفية، واعتمدت في دراستها على أسلوبين:

الأسلوب الأول: هدفت إلى بناء نموذج رياضي باستخدام طريقة التحليل التمييزي خطوة بخطوة، وذلك باستعمال (26) متغيرات محاسبية (النسب المالية) فقط، وتم التوصل إلى دالة التمييز القانونية المعيارية للتمييز بين المؤسسات متكونة من النسب المالية التالية: نسبة الأجور إلى القيمة المضافة، نسبة رقم الأعمال إلى الأصول الثابتة، نسبة الديون قصيرة الأجل إلى المتاحات.

وعند استعمال (26) متغيرة محاسبية و(4) متغيرات غير محاسبية تم التوصل إلى النتائج التالية:

طبيعة النشاط، نسبة الاهتلاكات إلى القيمة المضافة، نسبة مجموع الديون إلى القدرة على التمويل الذاتي، عمر المؤسسة، نسبة فائض الإجمالي للاستغلال إلى الأصول المتداولة، نسبة رقم الأعمال إلى الأصول الثابتة.

وتوصلت إلى أن قدرة المتغيرة على التمييز تختلف على دمجها مع مجموعة أخرى من المتغيرات عن مجموعة أخرى.

والأسلوب الثاني: اعتمدت على أداة الاستبيان لمجموعة من الموظفين وتوصلت إلى أهم المخاطر التي تواجه البنوك الجزائرية هي المخاطر المتعلقة بالمقترض، أن محللي الائتمان يرتكزون على عوامل خاصة بالعميل وبالتسهيل حسب درجة الأهمية، وأن الضمانات والمعلومات المالية تأخذ بعين الاعتبار في منح القرار الائتماني.

*دراسة شاهين ومطر (2011) بعنوان "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)"، وهي عبارة عن مجلة في جامعة النجاح للأبحاث، المجلد الخامس والعشرين، العدد الرابع، غزة، فلسطين.

هدفت الدراسة للوصول إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة، وقد تم استخدام الأسلوب الاحصائي –التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات– للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية، وتم التوصل إلى:

–ضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية للمصارف المعدة وفقا للقواعد والأسس والضوابط المالية والمحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند إليها نموذج التنبؤ المقترح بالتعثر.

*زهير خضر ياسين (2015) "دور وأهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة"، وهي عبارة عن مجلة جامعة للعلوم الاقتصادية، الكلية النقدية الإدارية، بغداد، العدد 46.

تكمن أهمية هذه الدراسة في ابراز دور النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة أو الحد منها من خلال التطبيق السليم لبعض الإجراءات المحاسبية وما يتبع ذلك من أدوات التحليل المالي، حيث حاول الباحث التعرف على الجانب النظري والأكاديمي على مجموعة من الأنشطة والوظائف والنظم التي لها علاقة بالموضوع ومنها النظام المحاسبي الذي يستطيع أن يساهم ولو بجزء يسير في إعطاء المشورة الفنية المتخصصة لإدارة المصرف عند منح القروض أو الحد من مخاطرها إن وقعت في المصرف في حالة وجود قروض متعثرة فيه، أما في الجانب التطبيقي تطرق الباحث إلى ما أفرزته هذه الظاهرة من انعكاسات سلبية على أداء المصارف.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- في ظل عوامل عديدة منها الأزمات المالية وعدم موضوعية وضعف السياسات الائتمانية للمصارف، ارتفع معدل القروض المتعثرة.
- إن النظام المحاسبي قد ساهم في الحد من تأثير القروض على الوضع المالي للمصارف فيما لو تم بصورة علمية وتكوين خصص لها حسب آجالها ومبالغها.

- إن الاستخدام الأمثل والفعال لأدوات التحليل المالي يمكن لها بالتنسيق مع النظام المحاسبي الحد من مخاطر هذه القروض المتعثرة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

-Three Donald W.Beaver (1966), Financial ratios as predictors of Failure Journal of accounting research.

وضع بيفر نموذج لقياس فشل الشركات حيث اعتمد على بناء نموذج على النسب المالية، وتمت الدراسة على عينة مكونة من 79 شركة فاشلة و79 شركة غير فاشلة في الفترة ما بين (1954-1964).

كما اعتمد في تحليله على 30 نسبة مالية واستخدم أسلوب التحليل الأحادي بتحليل كل نسبة لخمس سنوات متتالية.

- التدقيق النقدي إلى الدين الكلي.
- صافي الدخل إلى اجمالي الأصول.
- اجمالي الديون إلى الأصول الكلية.
- رأس المال التشغيلي إلى الأصول الكلية.
- نسبة التداول.

كما تتميز الشركات الفاشلة بانخفاض مخزونها مقارنة مع الشركات الناجحة وأفضل النسب الأصول غير السائلة للتنبؤ بفشل الشركات هما نسبة التدقيق النقدي إلى اجمالي الخصوم ونسبة صافي الربح إلى اجمالي الأصول.

-Donald J.Altman (1968), Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporte bankr up tey, the journal of Finance.

دراسة ألتمان (1968) هدفت دراسته إلى البحث عن مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات من خلال دراسة النسب والمؤشرات المالية، وقد استخدم طريقة التحليل التمييزي لتنبؤ الشركات، وقد اشتملت عينة الدراسة 33 شركة مفلسة و33 شركة غير مفلسة، استخدم 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية، فقد توصل إلى خمس نسب مالية لها القدرة على التنبؤ بوقوع الإفلاس وهي على التوالي: رأس المال العامل إلى اجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول، القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات، المبيعات إلى مجموع الأصول.

وكان النموذج قادرا على التنبؤ بفشل الشركات قبل حصوله بسنتين بنسبة 83%.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

- معظم الدراسات اعتمدت في دراستها على الاستبانة، أما الدراسة الحالية اعتمدت على دراسة الحالة.

- أما بالنسبة لعينة الدراسة فوجدت اختلاف بين الدراسات، فالدراسات الأجنبية معظمها كونت عينة من مؤشرات المؤسسات الأجنبية والمحلية، على عكس الدراسات العربية التي معظمها كونت عينة من المؤشرات المحلية، لذلك قرر أن تكون الدراسة على عينة من المؤسسات المحلية.

- إن الدراسات معظمها اعتمدت على استخدام أسلوب التحليل التمييزي أو الانحدار اللوجستي أو الانحدار المتدرج التي هدفت إلى التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات وذلك اعتمادا على المؤشرات المالية، أما الدراسة الحالية اعتمدت على دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بخميس مليانة التي هدفت إلى تبيان مدى التزام البنوك التجارية بإدارة القروض المتعثرة وتبعثر المصرف بمختلف فروعه.

- مختلف الدراسات السابقة بحثت وعالجت تعثر القروض، أما الدراسة الحالية، فقد تم التطرق فيها إلى تعثر القروض الذي هو جزء مخطر من المخاطر التي تؤدي إلى تفاقم الوضع وتعثر المصرف ككل، إضافة إلى العناصر والأسباب الأخرى أو بالأحرى المخاطر الأخرى، وكيفية علاجها وتجاوز التعثر.

- بعد تتبع الدراسات السابقة لوحظ اختلاف في موضوع الدراسة، حيث ركزت الدراسات السابقة على كيفية التنبؤ بالتعثر، أما الدراسة الحالية ركزت على كيفية إدارة التعثر المصرفي.

خلاصة

إن التعثر المعرفي هو قضية حرجة في الأوضاع الاقتصادية الراهنة فهو يحتاج إلى مجهود فكري وعملي كبير لإنجاز مهمة يتعين إنهاؤها والمتمثلة في مواجهة هذا التعثر والحد من خسائره ولهذا التعثر عدة أسباب تؤدي إلى تشكله وربما تفاقمه فمنها ما هو متعلق بالعملاء، ومنها ما هو متعلق بالبنك بحد ذاته، ومنها ما هو متعلق بالبيئة الخارجية التي يتواجد وتنشط فيها البنك من ظروف اقتصادية، سياسية، اجتماعية، تكنولوجية تنافسية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي .

ولكن بالرغم من كل مشاكل الناجمة عن التعثر إلا أنه يمكن أن تتم معالجة والحد منه ومن نتائجه والحد منه ومن نتائجه عن طريق الرقابة والتدقيق الدوري والدراسات للملفات الائتمانية بشكل محترف ومن قبل مختصين ومؤهلين وكوادر .

أما في المبحث الثاني ركزنا على الدراسات التي لها صلة بموضوع الدراسة، وكانت أغلبها تهدف للتنبؤ بالأساليب الإحصائية الكمية، وأخيرًا إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات، والدراسة التي سيتم التوصل إليها.

الفصل الثاني:
الدراسة الميدانية
للتعثر المصرفي

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بالتعثر المصرفي والعديد من الدراسات الميدانية والتطبيقية حول موضوع بحثي، سوف نحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي أي كيفية إدارة البنوك التجارية لتعثرها وقد خصصنا في هذا الفصل تعثر القروض، والمقارنة بين الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية.

وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا ان نتناول من خلال هذا الفصل كل من مجتمع وعينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة وطريقة القياس من أجل إدارة القروض المتعثرة في البنوك بشكل سليم ودقيق.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين التاليين:

المبحث الأول: منهجيه الدراسة والأدوات المستخدمة.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، وكذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث.

هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، حيث سوف نوضح في المطلب الأول الطريقة المتبعة في الدراسة، وسنرى في المطلب الثاني الأدوات المستخدمة فيها.

المطلب الأول: طريقة الدراسة.

يتطلب هذا المطلب المنهج المتتبع في الدراسة وكيفية اختيار مجتمع الدراسة والعينة المدروسة.

الفرع الأول: المنهج المتبع ومصادر المعلومات المستخدمة في الدراسة.

سيتم تحديد المنهجية المتبعة في الدراسة ومصادر المعلومات المستخدمة في الدراسة.

1. المنهجية المتبعة:

من أجل الوصول إلى هدف الموضوع والإجابة عن مختلف الأسئلة السابق طرحها سيتم الاعتماد على منهجين الأول المنهج الوصفي لإدارة القروض المتغيرة لتوضيح سياسة التوصل الفعال في الموضوع أما الثاني المنهج التجريبي حيث تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على دراسة حالة وكالة البنك الوطني الجزائري بالعطاف كأداة فعالة لجميع بيانات اللازمة لاختيار فرضيات البحث ومن أجل ربط وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وتوضيح الكيفية التي تقوم بها البنوك التجارية لإدارة فروضها المتعثرة لزيادة رصيد المعرفة عن الموضوع.

2. مصادر معلومات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين من المعلومات:

- **مصادر أولية:** من أجل معالجة الجانب التطبيقي للموضوع ثم اللجوء إلى وكالة بالبنك الوطني الجزائري بالعطاف، بهدف الوصول إلى دلالات ذات القيم تدعم موضوع الدراسة.
- **مصادر ثانوية:** تم معالجة الجانب النظري للموضوع من خلال البيانات الثانوية وذلك بالاعتماد على عدة مراجع متاحة باللغة العربية والأجنبية والمتمثلة في الكتب، الرسائل الجامعية، المداخلات، المقالات، المجالات، بغية إثراء الموضوع وإضفاء مصداقية.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

يتمثل مجتمع عينة الدراسة فيما يلي:

1. مجتمع الدراسة:

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة، وكما رأينا من قبل فإن البحث يناقش إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية، إذا أن مجتمع الدراسة الميداني يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية، وقد تم اختيار هذا المجتمع لتطابقه مع إشكالية الدراسة التي حددت البنوك التجارية الجزائرية كمجتمع لها وكذلك لتوافر معلومات عليها.

2. عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في بنك واحد وهو وكالة البنك الوطني الجزائري بالعطاف.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

من اجل معالجة موضوع الدراسة الميدانية تم الاعتماد على:

– **المقابلة الشخصية:** تفيد المقابلة الشخصية في التأكد من الحقائق الخاصة عن طريق الأسئلة والتحاور مع موظفي البنك الوطني الجزائري عن كيفية إدارة القروض المتعثرة، كما تتيح لنا هذه الأداة فرصا أكبر لطرح أسئلة ترتبط بالإشكالية المطروحة من اجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها وتسمح بمعرفة الواقع الميداني عن إدارة القروض المتعثرة.

وعليه يمكن الاعتماد على أداة المقابلة الشخصية بهدف التوصل الى فهم واضح لإشكالية البحث والحصول على الطرق والأساليب لمعالجة المشكل المطروح. (أنظر الملحق رقم 01)

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتعرف على المؤسسة محل الدراسة الميدانية ثم نقوم بتحليل وتفسير ومناقشة نتائج هذه الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

كانت البنوك التجارية ومنها البنك الوطني الجزائري سنة 1964 تابعة لفرنسا، وبعد الاستقلال اتبعت الجزائر النظام الاشتراكي في سياستها الاقتصادية، وأعادت النظر في المنظومة المصرفية الجزائرية.

الفرع الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك الوطني الجزائري طبقا للمرسوم رقم 66/175 المؤرخ في 1966/06/13 برأس مال قدره (01) مليار دينار جزائري، ويمثل البنك الحلقة الأولى من إجراءات التأمين المصرفي لمواجهة البنوك الأجنبية، وقد بدأ ممارسة نشاطه بحوالي 53 فرع تابع لـ CEAT القرض العقاري للجزائر وتونس.

وبمقتضى المرسوم رقم 53 بتاريخ 1967/11/01، منع وزير المالية البنوك الأجنبية المقيمة في الجزائر من ممارسة أي عمليات مع الخارج، وهذا نتيجة للظاهرة السلبية المتعلقة بهجرة رؤوس الأموال، وقد نشأ البنك الوطني الجزائري ليحل محل عدد من البنوك ذات الأنشطة المتشابهة، وهي:

- القرض العقاري التونسي في جويلية 1966.
- بنك باريس الوطني في جانفي 1968.
- بنك باريس والبلاد المنخفضة في جويلية 1969.

ففي تاريخ 1988/01/12 طبقا للقانون 88/01 الصادر بنفس التاريخ، وعملا بالقانون التجاري الجزائري والنظام الخاص المطبق على البنوك والقروض كما هو موضوع في القانون 88/01 المؤرخ في 1986/08/19 والمعدل بالقانون 88/06 إلى 1988/01/12، أصبح البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهم، حيث تخصص في تمويل القطاع الفلاحي، ومع تطور الاقتصاد؛ أخذت الجزائر القطاع الصناعي بعين الاعتبار وبدأت في تمويله من طرف البنك الوطني الجزائري إلى غاية 1983 ثم أدخلت الجزائر إصلاحات على النظام المصرفي تتمثل فيما يلي:

- إنشاء بنوك جديدة تتخصص في تمويل المشاريع المحلية.
- إصلاحات 1990 بعد إصدار قانون النقد والقرض الذي يعطي نوعا من الحرية في تسيير المؤسسة خاصة من طرف القطاع الخاص بحيث خصصت ما يلي:
  - عدد الشبابيك: 152.
  - عدد الموظفين: 4672.
  - رأس مالي اجتماعي 420.000.000 دج.

وتتمثل أهم أنشطة ووظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط وفقا للأسس المصرفية التقليدية كضمان القروض، تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف، والتسليف على البضائع، الخصم والاعتمادات المستندية.

- بنك ودائع واستثمارات، ويقوم تجميع العمليات المصرفية المتعلقة بجميع الموارد المالية، بتقديم أفضل الخدمات وكسب ثقة الزبائن بتسهيل عمليات فتح الحسابات الجارية (الصكوك).
- إقراض المؤسسات الصناعية الخاصة والعامة.
- تمويل التجارة الخارجية، ومتبعة تنظيم عمليات الصرف.
- في إطار عملية تشغيل الشباب يقوم بتمويل إعانات الشباب، وبالتالي المساهمة في الحد من البطالة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

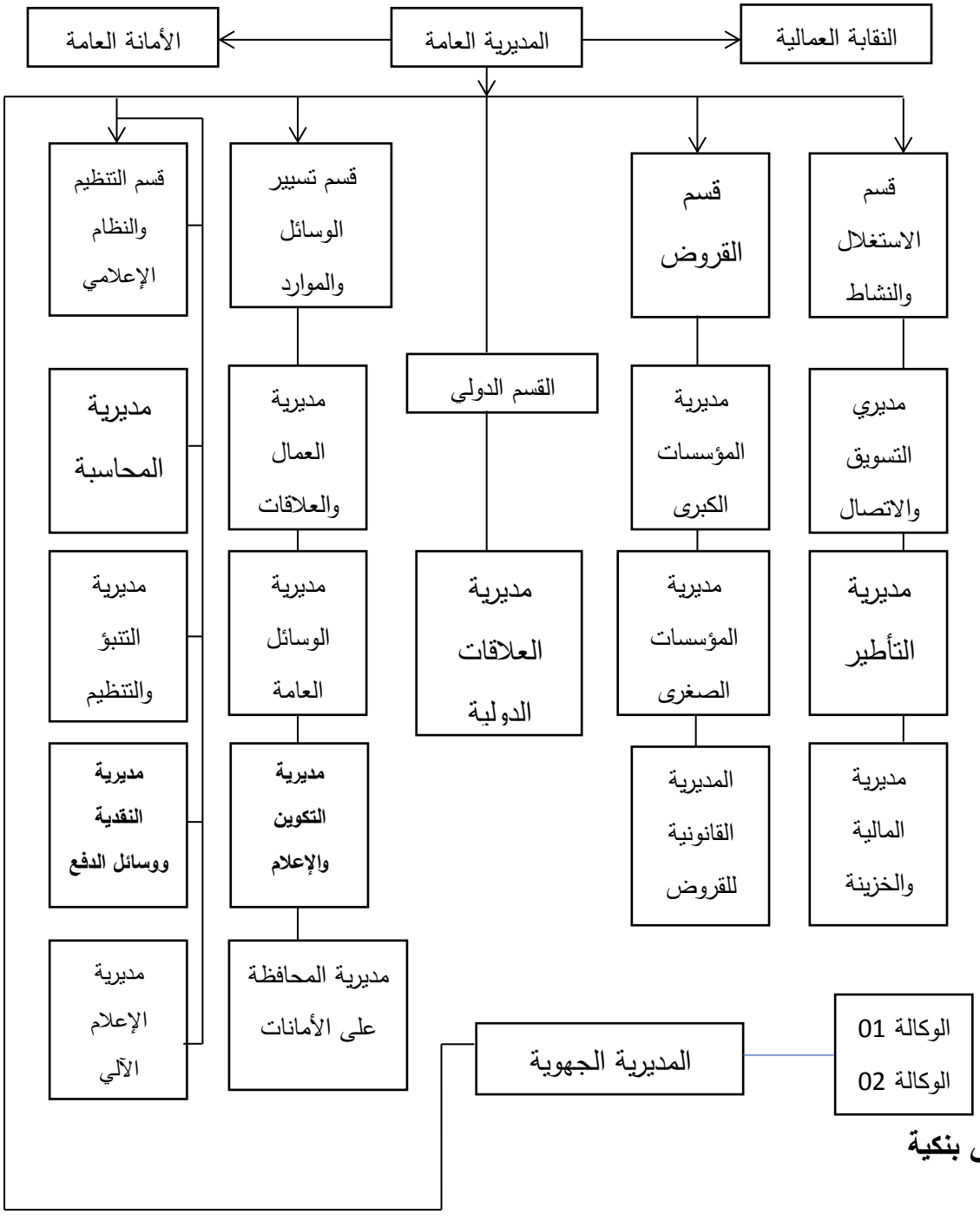

المصدر: وثائق بنكية

لقد تعرضنا في هذا المطلب إلى الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري على المستوى الوطني حيث نلاحظ أنه توجد 03 مستويات عليا، وهي: المديرية العامة، النقابة العمالية، الأمانة العامة، ولقد قسمت مصلحة المديرية العامة إلى 05 أقسام، وكل قسم يشمل عدة مديريات تتبع نظام الحزم الإداري أو التبعية الإدارية.

الفرع الثاني: الوكالة الجهوية بالشلف

المديرية الجهوية بالشلف، هي مديرية تسهر على تسيير 10 وكالات موزعة على 04 ولايات، وهي كالتالي:

1- غليزان: وكالتان (غليزان، واد رهيو).

2- عين الدفلى: 04 وكالات (العطاف، عين الدفلى، الخميس، مليانة).

3- تسمسيلت: وكالة واحدة (تسمسيلت).

4- الشلف: 03 وكالات (وكالتان وسط المدينة، ووكالة بتنس).

الوكالة الجهوية مقرها كائن بحي ابن باديس، وهي بين الولايات والمديرية العامة، ومهمتها السهر على تنشيط ومساعدة ومراقبة والإشراف على عمل الوكالات التابعة لها، وهي تعد العينة الثانية في سلم مركزية الإدارة بعد المديرية العامة.

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لـ BNA

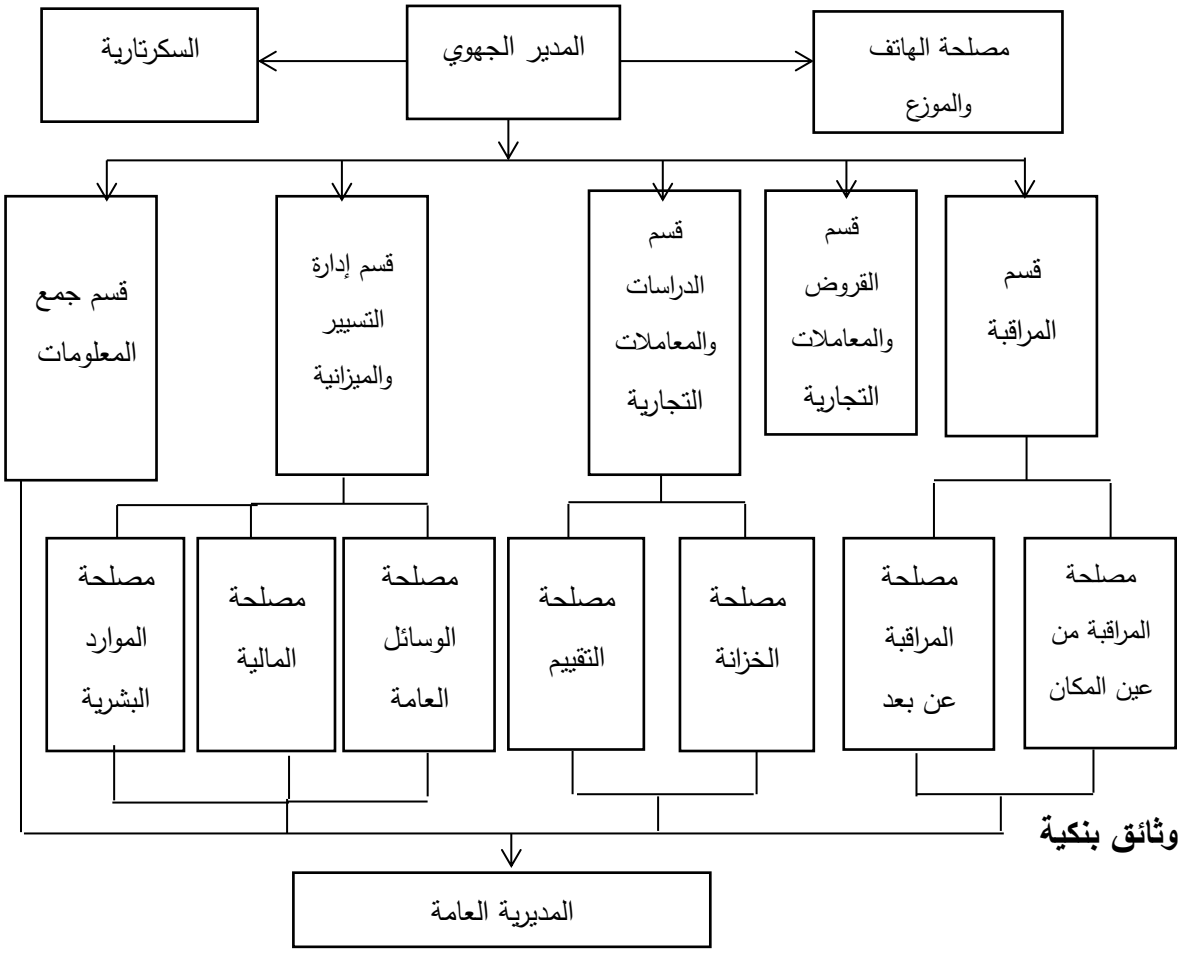

المصدر: وثائق بنكية

***شرح تفصيلي للهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لوكالة الشلف**

المدير الجـــهوي: هو أعلى مسؤول في البنك، ويقون بالمهام التالية:

- مراقبة وتسيير كل العمليات التي يقوم بها مختلف الأقسام والمصالح عن طريق الإمضاء والتأشير.
- اتخاذ القرارات في كافة المجالات تماشيا مع نصوص القانون الداخلي للبنك.
- آمر بالصرف.

مصلحة الهاتف والموزع: هي مصلحة يتم فيها استقبال المكالمات الهاتفية، وتحويلها إلى مختلف المصالح الأخرى، ويقوم عامل البريد بنقل البريد واستلامه مع مصلحة البريد، كما يقوم بنقل المبالغ إلى البنك المركزي كل يوم.

السكرتارية: تتكلف بالدراسات الخاصة بالفروع التابعة لها ومتابعة كل مستجداتها كما تسهر على الوظائف التالية:

- استقبال الضمانات الضريبية، ووضع القروض تحت تصرف الزبائن.
- تسيير المراسيم الداخلية للمؤسسة.
- القيام بعملية الفاكس والتليكس.
- تسيير أرشيف المديرية.
- الكتابة على الآلة الراقنة وكتابة الرسائل.
- استلام البريد الوارد وتسليم البريد الصادر وتدوينها في سجل البريد.
- إنشاء وتحرير عقود التسجيلات والالتزامات (اتفاق القرض، عقود وضمانات، الضمان الاحتياطي).
- متابعة القرض وقبض أقساطه في الآجال المحددة.
- متابعة مدى إتباع الفروع لشروط التعامل وخاصة الالتزامات المتوقعة.
- إعداد الإحصائيات في التاريخ المناسب وإرسالها إلى مجموعة الاستثمارات التابعة لها وإلى الهياكل المركزية.

وتتفرع من المديرية الجهوية لوكالة الشلف:

1- دائرة المراقبة:

وهي دائرة حديثة النشأة، يتم فيها مراقبة مختلف النشاطات والعمليات المصرفية التي يقوم بها البنك من: أشكال التسيير، الحسابات الداخلية، تقييم الوكالة وتقييم نهاية الدورة، استقبال الشكاوي ودراستها.

2- دائرة القروض والمعاملات التجارية:

يكون نشاطها وفقا للهيكل التنظيمي الموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي لقسم القروض والمعاملات التجارية

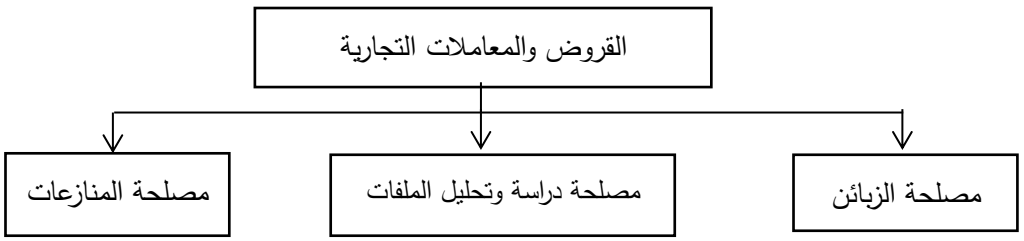

المصدر: وثائق بنكية

- ❖ **مصلحة الزبائن:** تهتم باستقبال وتجيه الزبائن، وتسهر على تقديم المعلومات اللازمة والخاصة بكل أنواع القروض ومساعدتهم في اختيار المشاريع.
- ❖ **مصلحة دراسة وتحليل الملفات:** وهي أهم المصالح الموجودة على مستوى الوكالة الجهوية، حيث تقوم بدراسة ملفات القروض (تحليل القروض وإبداء رأيها فيها أو التعديل في الطلب إن استلزم الأمر ذلك).
- ❖ **مصلحة المنازعات:** هي مصلحة مكلفة بمتابعة كل النزاعات القائمة بين المديرية وفروعها والأطراف الأخرى، وفي الغالب تهتم بحل النزاعات الخاصة بتسيير ملفات الشركة.

3- **دائرة الدراسات والمعاملات التجارية**، وتضم مصلحتين:

- **مصلحة التقسيم:** تهتم هذه المصلحة بدراسة الملفات وتقييمها وفقا لكل المعايير والجوانب.
- **مصلحة التخزين:** تقوم هذه الدراسة بجمع الأموال التي بحوزة البنك من كل مصادرها والحفاظ عليها.

4- **دائرة التسيير والميزانية**، وتضم 03 مصالح:

- **مصلحة الموارد البشرية:** تقوم بمهام متعددة كتحضير الأجر الشهري للعمال، ودراسة الملفات الخاصة بالعمالة (الترقية، التكوين، التوظيف،...الخ)، وإدارة الشؤون الاجتماعية (مصلحة الضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد...).
- **مصلحة المالية:** تهتم بالمراقبة اليومية ...، كما تقوم بتدوين ومراجعة عمليات الإبداع والسحب، ومراجعة الحسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء.
- **مصلحة الوسائل العامة:** تهتم بتوفير شروط العمل (كتجهيز المكتب، الترميم، النقل،...إلخ)، وتتكفل بالأمن والنظافة، ومتابعة إنجاز وترميم الوكالات التابعة للبنك.

الفرع الثالث: التعرف على مكان التربص BNA العطاف.

في هذا المبحث، سأتحدث عن نشأة الوكالة والدور الأساسي الذي تقوم به كما سأتطرق إلى هيكلها التنظيمي:

1. التعريف بـ BNA العطاف

تمثل BNAالعطاف الوكالة الفرعية الأخيرة في الهيكل التنظيمي للبنك الأم، باعتبارها وكالة من الفئة الثالثة(C)، تحمل هذه الوكالة رقم 272، تم تأسيسها في 1983بشارع محمد خميستي بالعطاف، ولاية عين الدفلى، وكما ذكرنا سابقا هي تابعة للبنك الوطني الجزائري، يتمثل دورها الرئيسي في تلبية متطلبات المدينة خاصة وأن العطاف بدأت تعرف حركة تجارية واسعة.

تتفرع BNAالعطاف عن مديرية شبكة الاستغلال لولاية الشلف gionqle Direction r2رقم 196، وهي مديرية جهوية، تقوم الوكالة باعتبارها جزء من BNA الأم بعمليتين أساسيتين: الإيداع والقروض، وغيرها من المهام التي نلخصها في:

تقديم القروض ودراستها.

1. خصم وتحصيل الأوراق التجارية.
2. عمليات التحويل.
3. تمويل نشاطات القطاع التجاري الخاص.
4. قبول الودائع.
5. تحصيل العملات الصعبة.

وللقيام بهذه الوظائف، تضم الوكالة حوالي 13 موظفا وموظفة موزعين على مصالح ومكاتب البنك.

المدير	Directeur
رئيس القسم	Chef service
الأمانة العامة	Secrétariat
مكلف بالدراسات	Charge d'étude
محرر	Rédacteur
ما قبل التشغيل	Prés emploi
أمين الصندوق	Caissier
عون الشباك	Guichetier
عاملون	Employés
عمال الأمن	Agent de sécurité
عمال النظافة	Femme de ménage

2. الشكل رقم (2-4):الهيكل التنظيمي لوكالة العطاف272 L'organigramme

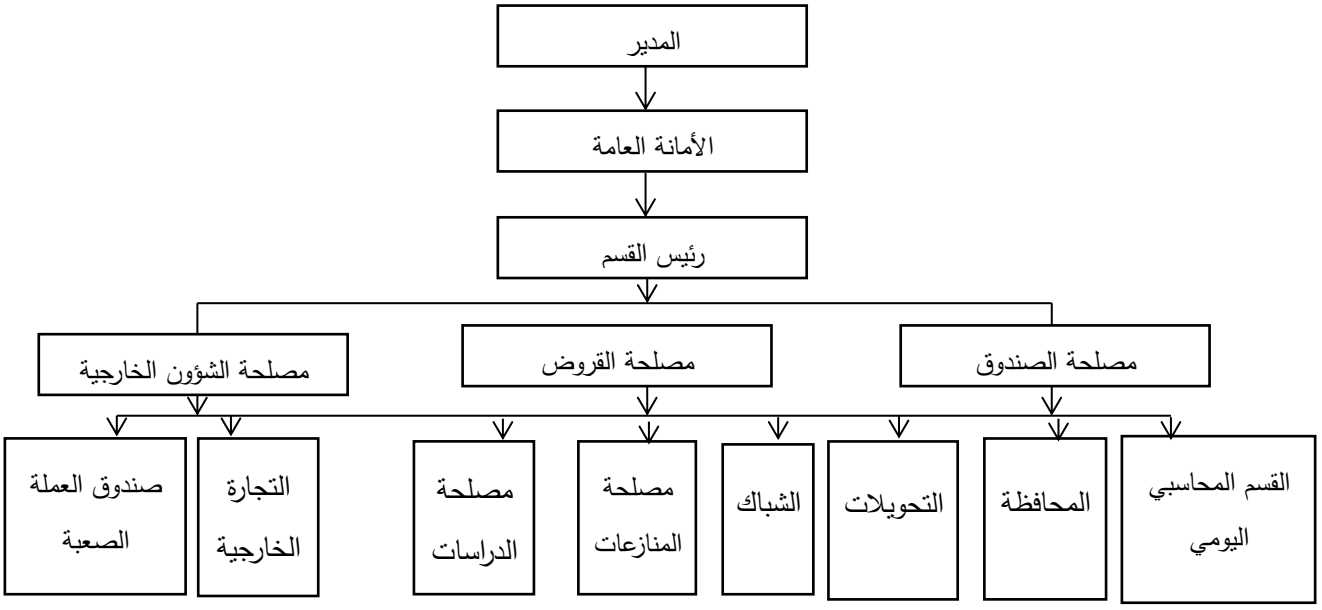

المصدر: استنادا على وثائق من البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف.

3. مصالح BNAالعطاف:

من خلال تواجدنا في وكالة العطاف 272، ومن خلال هيكلها التنظيمي تبين أنها تحتوي على 3 مصالح، تحت إشراف طاقم إداري يتكون من:

1- **المدير:** وهو السيد "موساوي عبد الهادي" المسؤول الأول عن الوكالة ووظائفه غير محدودة.

2- **الأمانة العامة:** وهي الذراع الأيمن للمدير، وتشرف عليها الآنسة "غزالة حسيبة".

1.3- مصلحة الصندوق

تتكون هذه المصلحة من: الشباك، التحويلات، المحفظة، القسم المحاسبي.

1.1.3: الشباك والتحويلات

نظرا لأهمية هاتين العمليتين وكثرة العمل بهما، ارتأينا وضعهما في مطلب واحد

أولا: الشباكGuichet : يقوم بعمليتين أساسيتين

1- **السحب Retrait:** تتم هذه العملية بتقديم شيك الزبون، عليه المبلغ المراد سحبه، وكذا بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة ليقوم الموظف بالتحقق مما هو موجود على الشيك (المبلغ/ الإمضاء: الاسم الكامل)، ثم يقوم بختم الصك ليثبت قابلية الدفع، أما في حالة السحب من دفتر التوفير فيستعمل شيك الشباك.

2- **الإيداع Versement:** تتم هذه العملية بتقديم المبلغ المراد إيداعه ثم يقوم الموظف عن طريق الحاسوب بملإ استمارة MCTO بالإضافة إلى عملية الإيداع والسحب، يتم القيام بعملية أخرى وهي فتح الحسابات سواء:

- **الأجراء Compte chèque:** حيث يطلب لفتحه شهادة عمل، بطاقة التعريف ومبلغ 5000 دج.
- **التجار Compte courant:** يطلب لفتحه كل من السجل التجاري، بطاقة التعريف وبطاقة جبائية.
- **المؤسسات Entreprise:** يطلب لفتحه الوضعية المالية، السجل التجاري ومبلغ 5000 دج.
- **دفتر التوفير Livre d'épargne:** يطلب لفتحه نسخة من شهادة السياقة أو بطاقة التعريف الوطنية ومبلغ 10000 دج.

ولفتح هذه المجموعة من الحسابات يقوم الموظف بملأ استمارة CA 10.

ثانيا: التحويلات Virement

تشرف عليها الآنسة "غزال حسيبة"، وهي ثلاثة أنواع:

1. **التحويل من حساب لحساب آخر Virement compte à compte:** هو تحويل مبلغ لحسابين من نفس الوكالة، وتتم بملإ استمارة CT 18 تحتوي على كل المعلومات المتعلقة بمن سيخصم منه المبلغ، بعدها يقوم بإيداعه في حساب المستبعد.

2. **التحويل ما بين الوكالات Inter siège:** تتم بين عاملين في شبكة BNA، وذلك بخصم المبلغ من الزبون وإرسال الربط ما بين الوكالات Liaison siège إلى وكالة الزبون المستفيد، وبعد وصول الإشعار يتم إدخال المبلغ لحساب المستفيد، وتجدر الإشارة أنه خلال هذا التحويل تحدث عمليتين أساسيتين: الخصم Débite، إضافة المبلغ لحساب آخر Crédit؛ وهو ما يعرف بتزاوج العمليات.
3. **التحويل ما بين البنوك Inter bancaire:** هذه العملية قليلة جدا في BNA 272، وهي تحويل يتم بين بنك BNA وبنوك أخرى مثلCPA،BDL، BADRE

2.1.3 : قسم المحفظة والمحاسبة اليومية

أولا: المحفظة Portefeuille

يشرف عليها السيد "بونجار"، وهي مصلحة تتعامل مع الصكوك والأوراق التجارية، نقصد بذلك:

1- الشيك Chèque

2- سندات Billet à ordre

3- السفتجة La lettre de change

ودور هذه المصلحة يتمثل في:

- ✓ **الخصم L'escompte:** وهو نوع من القروض يقدم للزبائن على أساس الثقة بتسديد مبلغ الصك دون الرجوع للبنك الذي أصدره، وتتم هذه العملية بملإ استمارة PF 33، ويقبض الزبون الخصم مباشرة، وتقوم الوكالة فيما بعد بإرسال Avis de sort مع الصك، والذي يرجع إما مدفوعا أو غير مدفوع، وهنا يظهر خطر هذه العملية لذا تطرح مسألة الثقة.
- ✓ **التحصل L'encaissement:** تتم هذه العملية وفق المراحل التالية:

استقبال الصك من الزبون وتسليمه وثيقة إشعار PF 34، ثم يتم وضع مبلغ الصك في حساب وسيط بعد أن يتم إرسال الصك مرفقا باستمارة Avis de sort

غير محلي	Hors place	175 دج	21 يوما
محلي	Sur place	117 دج	08 أيام

بالرغم من أهميتها وصعوبتها فهي تابعة لمصلحة المحفظة، الدور الرئيسي لهذه العملية هو القيام بتبادل الشيكات بين البنوكBDL،BADRE،...، وخلال 24 ساعة تحول تلك الشيكات إلى مبالغ مالية سواء لحساب BNA 272 أو إلى حسابات البنوك الأخرى، وهناك حالتين:

- دائن
- مدين

وفي آخر النهار، يقوم الموظف بحساب الفائض بين الشيكات.

ثانيا: القسم المحاسبي اليومي

يشرف عليه السيد "فاضل الجيلالي"، يقوم بحوصلة كل الحسابات التي جرت في اليوم السابق حيث تقدم له كل الأوراق المتعلقة بكل العمليات:

- الأوراق المتعلقة بالتحويلات
- الأوراق المتعلقة بالمبالغ التي تم سحبها
- الأوراق المتعلقة بالادخار

ودور هذا القسم هو موازنة ميزانية البنك، إذ هو القسم المسؤول عن كشف الاختلال في الميزانية، وذلك بمقارنة بين الحسابات التي وضعها وما جاء في الحاسوب.

2.3: القروض Crédit

تعتبر القروض من أهم النشاطات التي تقوم بها الوكالة، ومن أنجح الوسائل التي تمكنها من المساهمة في الاقتصاد، لذلك كانت هذه المصلحة مهمة جدا إذ تعد مضخة نظرا للعائدات المتولدة عن فوائد القروض، ويشرف على هذه المصلحة كل من السيد "زيدان علي" و الآنسة "عتباوي نبيلة"، والقرض هو كل عملية ائتمان، وكل تصرف تصنع بمقتضاه مؤسسة محترفة، ولو على سبيل المثال عن طريق المراضاة تحت تصرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، كما تعتبر عملية القرض حسب القانون الحالي كل عقد بموجبه توضع أموال، أو قيام شخص بوضع أموال في متناول شخص آخر، أو يأخذ فائدة لهذا الأخير التزاما بواسطة إمضاء مثل القبول أو الضمان[1]، وهناك صنفين هامين من القروض، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

أولا: أنواع القروض:

أ: قروض بالصندوق Crédit par caisse

السحب على المكشوف:La découvert هو استجابة لحاجة الخزينة، أي تمنح التجار الذين يجدون عجزا في الخزينة ولفترة قصيرة جدا لا تتعدى السنة، يمنح هذا القرض بعد تقديم التاجر لملف:

- طلب خطي (فيه مبلغ القرض والمدة)
- ميزانية 03 سنوات متتالية
- شهادة الإخضاع لمختلف أنواع الضرائبCNAC،CASNOS،IRG، كما يقدم ضمانات تتمثل في الرهن الحيازي للمحل، اتفاقية Convention، وسندات الأمر Billet à ordre

[1] المادة 112 من قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14، ص 461.

ب: قرض الاستثمار Crédit d'investissement: هو قرض قصير الأجل، ويندرج تحته نوعين:

- **الخواص Privé:** وهو موجه لشراء العقارات الصغيرة كالآلات، يعتمد على ضمانات حقيقية وأخرى شخصية، ويعتمد معدل 09 %
- **قروض تشغيل الشباب CNAC-ANSEJ:** بدأ التعامل بهذا النوع من القروض في وكالة العطاف، ويكتسي أهمية بالغة، يتم الحصول عليه بتقديم ملف يحتوي على:
  - طلب خطي يتضمن مدة القرض، المبلغ والهدف.
  - شهادة تأهيل من وكالة تشغيل الشباب، شهادة عدم الخضوع للضرائب.
  - الدراسة التقنية والاقتصادية وكذا ميزانية تقديرية وشهادة بطالة.

لقد تم استغلال هذا النوع من القروض في فضاءات الأنترنت ومخابر التصوير، والمعدل المعتمد هو 2.75% وكذا الأمر بالنسبة لـ CNAC

3.3: مصلحة الشؤون الخارجية

يشرف على هذه المصلحة السيد "دغباج محمد"، وتهتم هذه المصلحة بكل ....من علاقات مع الخارج سواء ما يتعلق بالعملة الصعبة أو التجارة الخارجية.

أولا: قسم العملة الصعبة

تتعامل وكالة العطاف بعملة الأورو خاصة لذلك نجد أن لهذه العملة صندوقان:

- ✓ **صندوق الإيداع والسحب:** حيث تتم عملية السحب بتقديم الزبون لبطاقة تعريفه ورقم حسابه، وهذا بواسطة شيك الشباك، أما عملية الإيداع تتم نقدا، وبعدها يستلم وثيقة تثبت إيداع مبلغ مالي.
- ✓ **صندوق البيع والشراء:** نعني بهذا صندوق الصرف.

- **الشراء:** تتم هذه العملية دون شروط حيث يقوم البنك بشراء مبلغ من العملة الصعبة موازنة مع مبلغ من العملة الوطنية.
- **البيع:** إن عملية بيع العملة الصعبة للزبائن تتم وفق شروط:

1) أن يكون مسافرا إلى الخارج (منحة سياحية) Allocation touristique
2) جواز سفر: تذكرة سفر، ولكل شخص حق شراء مبلغ 15000 دج في العام، بالنسبة للأطفال تحت سن 15 سنة؛ 7500 دج.

ثانيا: مصلحة التجارة الخارجية:

تهتم هذه المصلحة بعملية التصدير والاستيراد، وهي تابعة للشؤون الخارجية لكن يشرف عليها مدير البنك "موساوي عبد الهادي"، وهدفها هو تسهيل التعامل بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية في كل ما يتعلق بالتصدير والاستيراد، وذلك كما يلي:

1/ مرحلة التوطين La domiciliation: تتمثل في قيام الزبون باختيار بنك عن طريقه يتعهد بتحقيق معاملاته مع احترام قوانين البنك، حيث يحضر الزبون إلى فاتورة، ويسلمها من المورد تحتوي على معلومات المورد والمستورد والسلعة المستوردة، ومعها طلب التوطين، وبعد التأكد من قابلية السلعة تختم الفاتورة بقبول طلب التوطين.

2/ مرحلة التنفيذ L'exécution: في هذه المرحلة يضع البنك وثيقة فيها طلب التوطين والفاتورة الابتدائية ليتابع العملية لإرسال المبلغ إلى بنك المورد؛ هذا في حالة أن يكون حساب الزبون دائنا، أما في حالة عدم وجود مبلغ فهنا تجري عملية أخرى.

3/ فتح قرض وثائقي Ouverture de crédit documentaire: وهنا يطلب العميل فتح قرض وثائقي في وثيقةSE.MAR205، بعدا يسلم البنك للزبون وثيقة النقل وثيقة النوعية، وكمية السلعة وكذا سعرها، وهذه الوثيقة يستلمها بطريقة غير مباشرة من المورد.

والقرض الوثائقي 03 أنواع:

- ✓ قرض لا تقابله ضمانات.
- ✓ قرض لا يمكن إلغاءه.
- ✓ قرض تقابله ضمانات.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة.

نحاول في هذا المطلب أن نقوم بعرض نتائج المتوصل إليها، التي تم جمعها عن طريق المقابلة.

الفرع الأول: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة بالبنك وتطورها:

1. طبيعة وحجم القروض المتعثرة لدى البنك:

حسب معلومات البنك فإنه يتبع سياسة صارمة في منح القروض ويتركز على الضمانات، فبعد قانون النقد والقرض 10/90 لم يعد هناك قروض مشكوك في تحصيلها أو معدومة لأنه سيرجع لتسبيل الضمانات وبيع الرهن لاسترجاع كل المبالغ أو جزء منها.

الجدول رقم (2-1): حجم القروض الممنوحة لتشغيل الشباب من طرف البنك الوطني الجزائري خلال فترة (1991 إلى 2018).

نوع القرض		الحسنة		المتعثرة		الرديئة (المعدومة)	
		المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
قروض تشغيل الشباب	ENSEJ	460	111	104	121	4.6	5
	CNAC	74	14	11	11	0	10
	ANGEM	2	6	0	0	1	5
المجموع		516	31	115	115	5.6	20

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري، وكالة العطاف BNA.

- ملاحظة: الإحصائيات تخص الفترة من 1991 (أول قرار لتمويل المؤسسات الصغيرة) إلى فيفري 2018 حسب المرسوم التنفيذي لتشغيل الشباب.

الشكل رقم (2-5): يوضح تطور القروض الممنوحة لتشغيل الشباب من طرف البنك الوطني خلال الفترة 1991 إلى 2018.

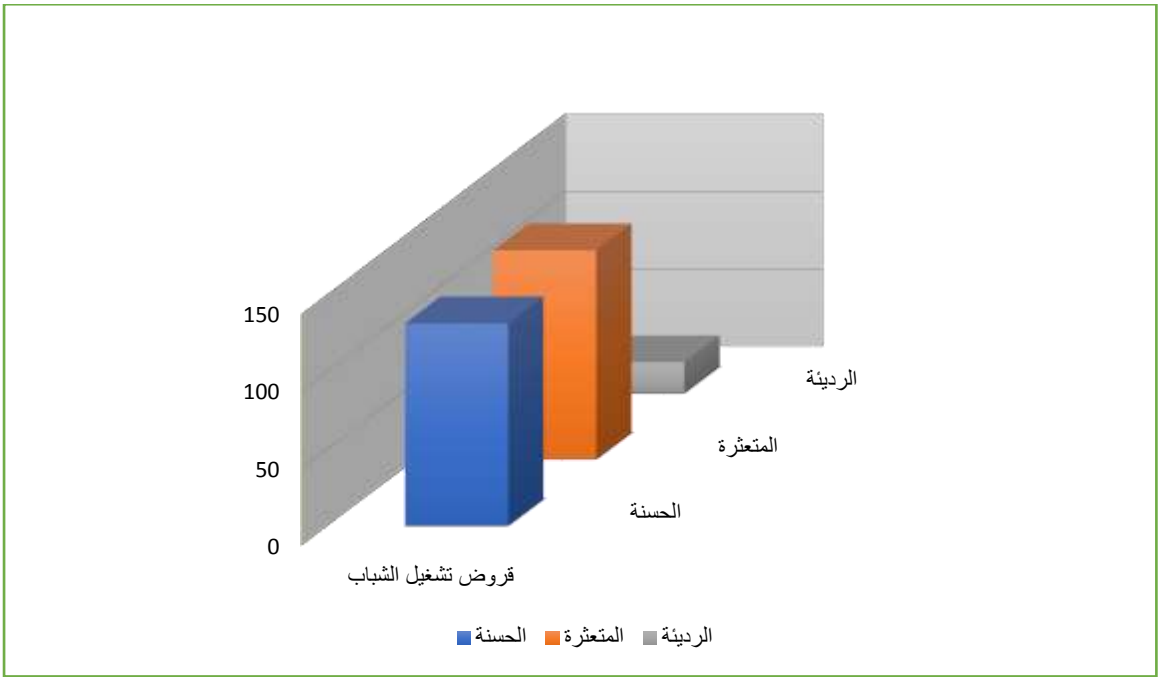

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الوطني الجزائري العطاف BNA

من خلال الشكل نلاحظ أن أغلب القروض الخاصة بتشغيل الشباب التي يمنحها البنك الوطني الجزائري لعملائه أغلبها قروض متعثرة، حيث قدرت قيمتها ب 115 مليون دينار، أما القروض الرديئة فقد قدرت ب 5.6 مليون دينار، وما يفسر ذلك هو السياسة المنتجة من طرف الدولة.

ورغم الجهود المبذولة من طرف البنوك في السنوات الأخيرة من أجل وضع سياسة ملائمة تمكن الوكالة من اتخاذ القرار المناسب إلا أنها تتعرض لحالات عدم التسديد وهذا راجع إلى السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية خاصة تلك التي خاصة بدعم وتشغيل الشباب.

الجدول رقم (2-2): حجم القروض الممنوحة لعملاء البنك الكلاسيكيين من طرف البنك الوطني الجزائري لسنة 2018.

نوع القرض		الحسنة		المتعثرة		الرديئة (المعدومة)	
		المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
عملاء البنك الكلاسيكيين	قروض الاستغلال	12391	6	9404	1	11515	7
	قروض الاستثمار	72327	9	5288	1	0	0
	قروض عقارية	26317	23	0	0	0	0
المجموع		111035	38	14692	2	11515	7

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف BNA.

الشكل رقم (2-6): يوضح تطور القروض الممنوحة لعملاء البنك الكلاسيكيين من طرف البنك الوطني الجزائري لسنة 2018.

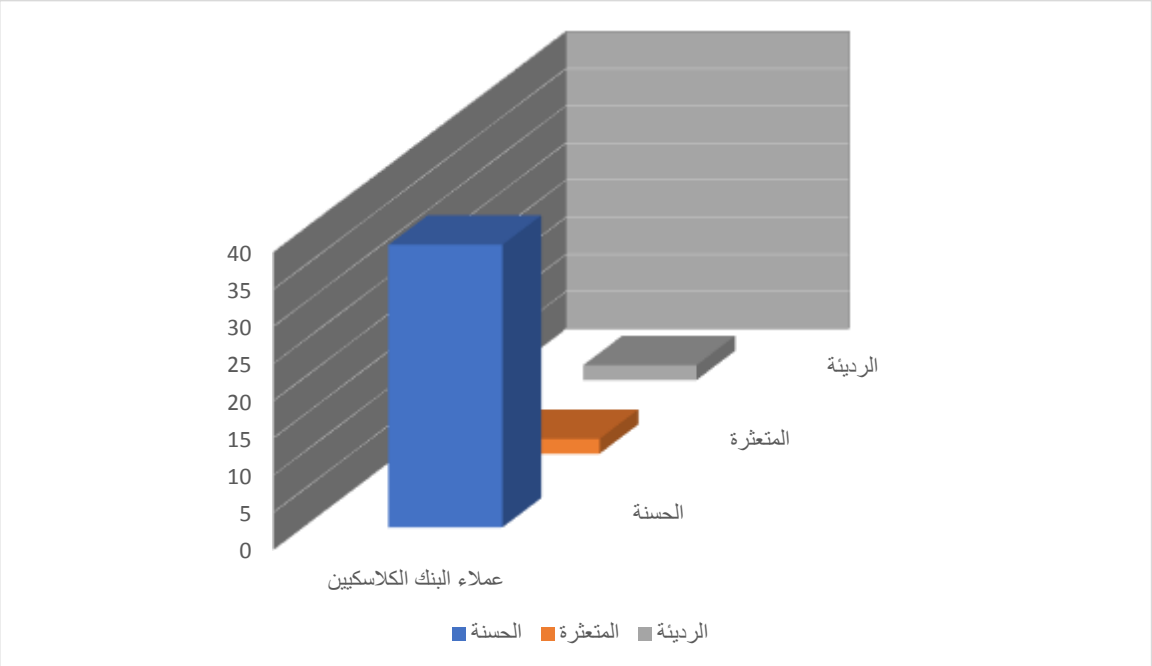

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الوطني العطاف BNA.

من خلال الشكل نلاحظ أن أغلب القروض بعملاء البنك الكلاسيكيين التي يمنحها البنك الوطني الجزائري لعملائه أغلبها قروض حسنة، حيث قدرت قيمتها ب 111035 مليون دينار، فيما بلغت قيمة القروض المتعثرة ب 14692 مليون دينار، أما القروض الرديئة فقد قدرت ب 11515 مليون دينار، وما يفسر ذلك هو السياسة الصارمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

2. أسباب تعثر القروض بالبنك:

- ✓ نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير سليمة تعود إلى المحيط العام للبلاد، والذي كان سببا في عدم تمكنها من مسايرة واحترام مخططات التنمية.
- ✓ منح قروض لمؤسسات وأشخاص غير مؤهلين وذوي قدرات ضعيفة في التسيير، وذلك تحت غطاء دعم التشغيل والتنمية الاقتصادية.
- ✓ عدم وجود سياسة واضحة لدى البنوك لمتابعة المشاريع الممولة للمؤسسات.
- ✓ عدم الدقة في تدبير الاحتياجات المالية للمؤسسات وتقدير الضمانات المقدمة منها.
- ✓ وجود خلل في الدراسات الائتمانية نظرا لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المقدمة من المقترضين دون التأكيد منها بشكل كاف من مصادر خارجية.

وفي دراسة ميدانية حديثة[1]، تبين أن 50% من المستوجبين يرجعون السبب الرئيسي لتعثر القروض إلى استخدام العميل للقرض في غير الغرض الذي منح من أجله، وذلك أن البنوك تمنح القرض بهدف تمويل مشروع أو توسيعه، إلا أن العميل يستخدم القرض لغرض آخر كاستعماله في الاحتياجات الخاصة التي لا علاقة لها بالمشروع، وهذا ما يسبب استهلاك القرض وبالتالي إعسار المقترض، ونسبة 37.5% أرجعوا تعثر القروض إلى ضعف القدرات الإدارية للمقترض و 31.2% اعتبروا أن تحليل مخاطر الائتمان لا يتم بشكل موضوعي من حيث العائدة والمخاطر، و 21.5% يرون أن التعثر ناجم عن غياب سياسات اقراضية سليمة، و 40.6% ترجع إلى أسباب أخرى تتمحور على النحو التالي:

- عدم وجود بنك معلومات
- سياسة الدولة في منح القروض تلزم البنوك على منح القروض إلى المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ENSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC
- إفلاس وفشل المشروع الذي تم تمويله من قبل البنك
- البنوك الجزائرية بنوك إدارية أكثر مما هي تجارية
- فرض الملفات الإدارية دون إجراءات قانونية سليمة.

[1] دراسة ميدانية مقدمة من طرف الطالبة: بن شنة فاطمة في إطار مذكرة ماجستير بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، جامعة ورقلة، 2009.

الفرع الثاني: سياسة تحصيل القروض المتعثرة في البنك الوطني الجزائري.

1. البنية الهيكلية لمعالجة القروض المتعثرة في البنك:

- **الوكالة:**

تتولى الوكالة تحصيل القروض المتعثرة وديا للقيام بالإجراءات المتعلقة بمرحلة ما قبل النزاعات، وذلك مهما كان مستوى تفويض القرض المتعثر.

- **المديرية الجهوية:**

تتولى المديرية الجهوية تحصيل القروض المتعثرة نزاعيا وذلك بالنسبة للملفات التي مستوى تفويضها تابع لها ولتفويض الوكالة، لاذا يجب على المديريات الجهوية للبنك الوطني الجزائري احترام التعليمات الداخلية للبنك قبل الشروع في القيام بأية مرحلة نزاعية، وذلك لأن ملفات قبل مرورها إلى مرحلة النزاعات يجب الموافقة عليها من طرف لجنة تحصيل القروض، وكذا الالتزام بتنفيذ قرارات العدالة.

- **مديرية النزاعات:**

تتولى مديرية النزاعات تحصيل القروض المتعثرة نزاعيا والتي مستوى تفويضها تابع للمديرية العليا للقروض، وذلك بعد التأكد من عدم نجاح المرحلة الودية ومرحلة ما قبل النزاعات في تحصيل القرض وأن مرحلة النزاعات تبقى الحل الوحيد لذلك، كما تتولى مديرية النزاعات ملازمة ومساعدة المديرية الجهوية أثناء قيامها بتحصيل القروض المتعثرة نزاعيا، وذلك بالنسبة لملفات القروض التي مستوى تفويضها تابع لهذه الأخيرة ولمستوى تفويض الوكالة.

- **مديرية متابعة الالتزامات وتحصيل القروض المتعثرة:**

يتمثل دور هذه المديرية في استلام ودراسة ملفات القروض المتعثرة التي لم تنجح فيها المرحلة الودية ومرحلة ما قبل النزاعات في تحصيل القروض، واقتراح أي إجراء ودي إضافي يمكن أن يعطى ثماره، مع إبداء رأي خاص بها حول الملف المتعثر ما إذا كان سيتم تحصيله وفقا لمرحلة النزاعات وهذا لأجل وضعه تحت تصرف لجنة تحصيل القروض المتعثرة التي تتولى اتخاذ قرار نهائي حول ذلك.

- **لجنة تحصيل القروض المتعثرة:**

يجتمع أعضاء هذه اللجنة كل ثلاثي لأجل دراسة النتائج المرتبطة بالتحصيل الودي للقرض المتعثر والوقوف على مدى فعاليتها، ومن تم اتخاذ قرار نهائي انتقال الملف إلى المرحلة النزاعية وذلك أيضا بالنظر إلى الوضعية المالية للمؤسسة المتعثرة.

الجدول (2-3): الهياكل المتدخلة في مسار تحصيل القروض المتعثرة.

الهياكل المتدخلة في مسار تحصيل القروض المتعثرة.	الوظيفة
الوكالة	التحصيل الودي للقروض المتعثرة والقيام بإجراءات مرحلة ما قبل النزاعات
المديرية الجهوية	التحصيل النزاعي للقروض المتعثرة التي مستوى تفويضها تابع للوكالة أو المديرية الجهوية
مديرية متابعة الالتزامات وتحصيل القروض.	دراسة ملفات القروض المتعثرة قبل مرورها إلى مرحلة النزاعات.
لجنة تحصيل القروض	تكوين رأي نهائي حول مرور ملفات القروض المتعثرة إلى مرحلة النزاعات
مديرية المنازعات	القيام بتحصيل القروض المتعثرة نزاعيا لملفات القروض التي مستوى تفويضها تابع للمديرية العليا للقروض.
لجنة المؤونات	اتخاذ قرار نهائي حول القروض التي تقرر إعدامها كليا وتكوين مؤونة لها بنسبة 100.%

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا عن معلومات من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف BNA

2. الخطوات المتبعة لإدارة القروض المتعثرة المعتمدة لدى البنك الوطني الجزائري:

ندرج مراحل تحصيل القروض المتعثرة التي تتبعها هياكل البنك الوطني الجزائري المتدخلة في مسار التحصيل في الجدول الآتي، علما أن هذه المراحل يقوم بها شخص مكلف بالتحصيل مستقل عن الشخص الذي قام بدراسة ملف طلب القرض:

الجدول رقم (2-4): يوضح المرحلة الودية لتحصيل القروض المتعثرة

مراحل تحصيل القروض.	المرحلة الودية
ما يجب القيام به قبل أجل استحقاق	➢ المراقبة الدورية لجدول اهتلاك القرض الخاص بالزبون عن طريق استخدام النظام الآلي الخاص بالبنك. ➢ تحرير جدول يبين فيه الاستحقاقات القادمة الخاصة بالشهر (وذلك بالنسبة لجميع الزبائن). ➢ إعلام الزبون بالقسط الذي سيستحق ودعوته لاتخاذ احتياطاته اللازمة للسداد، سواء باستخدام الهاتف أو بمراسلة تتضمن الإشارة إلى المبلغ وتاريخ استحقاقه والمدة لاستحقاق القسط.
ما يجب القيام به عند وصول أجل الاستحقاق	في حالة لم يتجاوب الزبون مع دعوة البنكي للسداد وعند حالة تسجيل النظام الآلي الخاص بالبنك لحالة عدم سداد الزبون يقوم المكلف بالتحصيل بما يلي: ➢ إرسال للزبون " رسالة تذكير " تتضمن. ➢ تاريخ استحقاق القسط المستحق، والمهلة الزمنية الممنوحة لسداد مستحقاته وهي محددة ب 08 أيام من تاريخ استلامه لهذه الرسالة. ➢ في حالة عدم تجاوب الزبون، يتولى المكلف بالتحصيل ببرمجة زيارة للمقر الاجتماعي للزبون، هدف الزيارة هو تشخيص الصعوبات التي تواجه ومحاولة إيجاد حلول ودية معه لتحصيل المستحقات ويقوم عندها البنكي بتحرير ملخص حول الزيارة التي قام بها. ➢ إن المدة اللازمة للقيام بالزيارة الميدانية هي 30 يوما من تاريخ تسجيل حساب الزوبون لقسط غير مستحق، وأن المدة اللازمة للقيام بكل هذه الأنشطة لا يجب أن تتجاوز 90 يوما.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري لوكالة العطاف .BNA

الجدول رقم (2-5): يوضح مرحلة ما قبل النزاعات لتحصيل القروض المتعثرة.

مراحل تحصيل القروض.	المرحلة الودية
الإثبات القانوني	خلال هذه المرحلة يجب التأكد من توافر متطلبات نص المادة من القانون المدني وهي أن: ●الدين مؤكد: يعني يوجد وثائق تثبته مثل اتفاقية القرض. ●الدين سائل: يعني أن مبلغ الدين محدد بدقة ●الدين المستحق: يعني أنا تاريخ استحقاق الدين قد مضى يجب على المكلف بتحصيل القرض المتعثر القيام بما يلي
إرسال أول أعذار لعدم تسديد الدين	➢ إرسال أو رسالة إعذار لعدم سداد دين وذلك إجباريا والمهلة الممنوحة للزبون لأجل السداد محددة ب 08 أيام ابتداء من تاريخ استلامه لهذا الأعذار.
إرسال ثاني اعذار لعدم سداد الدين	➢ في حالة عدم تجاوب الزبون يقوم المكلف بالتحصيل بإرسال للزبون ثاني أعذار لعدم السداد على شكل استدعاء للدفع. ➢ الاستدعاء للدفع هو عبارة عن عقد غير قضائي موجه للزبون عن طريق محضر قضائي لسداد مستحقاته في مدة زمنية محددة بـ 08 أيام ابتداء من تاريخ استلامه للاستدعاء بالدفع. ➢ كما أنه خلال هذه المرحلة يقوم المكلف بتحصيل الدين القيام بالعمليات التالية: - ارسال حجز ما للمدين لدى الغير إلى الوكالة التابعة للبنك وكذا إلى البنوك الأولية الأخرى بهدف التعرف على ممتلكات المدين لدى الغير. - تحيين الضمانات. - في حالة غياب الضمانات، القيام بارسال إلى المراكز الوطني للسجل التجاري والمحافظة العقارية للتعرف على أملاك المدين والعقارية، لأجل طلب حجزها تحفيظها لدى العدالة.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف BNA.

الجدول رقم (2-6): يمثل مرحلة النزاعات لتحصيل القروض المتعثرة.

مراحل تحصيل القرض	مرحلة النزاعات
	يتم اللجوء إلى مرحلة القانونية في حالة عدم نجاح المراحل السابق.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف BNA

- **المراسلات:**

يقوم البنك بمراسلة العميل للاستعلام عن وضعية المدين المالية التي تسبب عن عدم وفائه بتسديد الدين وكذا البحث عن حلول ودية إذا استجاب إلى دعوة البنك، وفي حالة عدم استجابة العميل يستوجب على البنك الانتقال إلى مرحلة الاعتذارات.

- **الاعذارات:**

يتوجب إعذار المعني بالأمر مرة ثم مرتين برسالة عن طريق البريد نذكر فيها المعنى بوجوب تجسيد الدين العالق في ذمته، ونذكره ببنود الاتفاقية المبرمة بينه وبين البنك، ونخص البند الذي يقوم البنك إلى اللجوء للعدالة في حالة عدم استجابة المعني مع إمهاله مهلة 15 يوما للتسديد. (أنظر الملحق رقم 02)

وفي حالة عدم استجابة المعني بالأمر للإعذار الثاني يوجه له إعذار الثالث، عن طريق محضر قضائي مع إمهاله مهلة 08 أيام للتقرب من البنك لتسديد الدين. (أنظر الملحق رقم 03)

- **حجز ما للمدين لدى الغير:**

في هذه المرحلة يخصص البنك طلبات الحجز ما لمدينهم عند أحد فروعه أو البنوك الآخرة والتي موضوعها حجز أموال مدينهم بقية الدين المتعثر لديهم، التي يمكن أن تكون في حساب مفتوح لدى أحد هذه البنوك، مع التوضيح بدقة المعلومات الأساسية للمدين، هو التأكد المسبق من وجود أموال وممتلكات أخرى قابلة للحجز وذلك قبل المباشرة في تثبيت الحجز أمام العدالة، وهنا يكون رد البنوك وفق الحالات التالية:

- المبالغ المالية المجمدة تغطي الحق الذي على العميل في البنك فإن الوكالة تقوم بإبلاغ المديرية المركزية للمنازعات القضائية لدى البنك الوطني الجزائري، لتحيير العريضة اللازمة لتحرير هذه المبالغ مع التجميد.
- حساب العميل ذو رصيد أقل من المبلغ المطالب به، فإن الوكالة تقوم بمتابعة تغير الرصيد إلى مستوى المبالغ المطالب بها، وهذا بإرسال مثل هذه الرسائل في مراحل متتابعة إلى البنوك الزميلة.
- يجمد حساب العميل في جميع حالات المذكورة. (أنظر الملحق رقم 04)

في حالة عدم وجود رصيد وعدم نجاح عملية حجز ما للمدين لدى الغير يلجأ البنك إلى عملية تحيين الضمانات.

كما يلجأ البنك في حالة عدم نجاح عملية تحيين الضمانات إلى القيام بإرسال إلى المركز الوطني للسجل التجاري والمحافظة العقارية للتعرف عن أملاك المدين المادية والعقارية، لأجل طلب حجزها لدى العدالة. (أنظر الملحق رقم 05)

- **تحويل الدين إلى حساب التعثر وتخصص احتياطات مالية:**

بعد أن ترسل ملفات الزبائن إلى اللجنة المختصة بدراسة ملفات العملاء المتعثرين والتي تقع على مستوى المديرية الجهوية، تقوم هذه اللجنة بدراسة ملفات العملاء وتحديد لهم مؤونة وفق نسب معينة.

- 20 % وهي مؤونة تكون للحقوق ذات مشكل وتضع في حساب عدم التسديد.
- 50% وهي مؤونة تكون للحقوق الجد خطرة وتضع في حساب التعثر في انتظار التسديد.
- 100% وهي مؤونة تكون للحقوق المعدومة وتضع في حساب التعثر.

- **المعالجة القضائية:**

يقوم البنك بتحويل ملف العميل إلى القضاء لاستصدار أحكام استرداد الدين بطريقة بيع العتاد المرهون أو الاستحواذ على الأموال المحجوزة لدى البنوك الأخرى، ويقوم بذلك مكلف يحدده البنك ويكون ذلك عن طريق رسالة تكليف يقدمها البنك للمكلف بذلك. (أنظر الملحق رقم 06).

حيث يقوم بهذه العملية شخص أو محامي البنك المكلف بذلك، حيث يجب أن يكون مصحوب بالوثائق التالية:

1. نسخة عن اتفاقية القرض.
2. نسخة عن جدول الاستهلاك.
3. نسخة عن سندات الأمر.
4. نسخة عن كشف الحسابات.
5. نسخة عن الاعتذارات.

- **تحويل الملف لتعويض الدين من طرف صندوق الضمان:**

بعد صدور حكم قضائي يقوم البنك بتحويل ملف العميل إلى الصندوق الضمان من أجل المطالبة والتعويض بنسبة 70%من مبلغ القرض الذي استفاد منه العميل، حيث يجب أن البنك يقوم لصندوق الضمان كل من: الاعذارات، جدول إهلاك القرض، وثائق التأمين .... الخ، من أجل الاستفادة من التعويض (أنظر الملحق رقم 07).

إلا أن هذا التعويض من طرف صندوق الضمان البنك يكون عن طريق ضمان بالاسترجاع يطلبه صندوق الضمان من البنك (أنظر الملحق رقم 08).

إن البنك لا يتوقف عن مطالبة علمية بتسديد مبلغ القرض بل يبقى يطالبه بمبلغ القرض، سواء تعلق الأمر بالنسبة المعوضة من طرف صندوق الضمان 70 % أو نسبة المتبقية 30%.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

إن هذا المطلب يعتبر جوهرة الدراسة لما يمتاز من أهمية بالغة، فبعد كل التمهيدات التي سبقته بداية من الفصل الأول الذي وضحنا في الجانب النظري للدراسة وبعده الفصل الثاني الذي حددت فيه طرق وأدوات التحليل واستعراض المعطيات والبيانات وبعد دراستها وإجراء التحاليل عليها، نكون أما مطلب تمكن أهمية في أنه ستقدم فيه نتائج الدراسة بعد تحليل ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات والتوصل إلى نفيها أو إثباتها، حيث سنتطرق فيه إلى:

الفرع الأول: مثال توضيحي لقرض متعثر.

استفاد الزبون (مقاولة بناء) من البنك الوطني الجزائري بوكالة العطاف بتاريخ 2011/09/15 من القروض التالية:

- **قرض الاستغلال:**
  - أ. تسبيق على صفقة بمبلغ يقدر ب 3.000.000.00 دج لأجل 2012/09/30.
  - ب. قرض إمضاء بمبلغ 7.000.000.00 دج لأجل 2012/09/30.
- **قرض استثمار:**
  - أ. قرض متوسط المدى باقي (سيارة) 1.830.000.00دج لأجل 2013/12/31.
- **قرض متوسط المدى (رافعة البناء):** 8.000.000.00دج لأجل 2016/09/30 بفترة سماح لمدة 6 أشهر.

1. حجم الضمانات المقبوضة:

أما فيما يخص الضمانات فقد قام البنك بتحرير الضمانات القانونية مع الإلزامية التي من خلالها نحدد مدى فعالية الضمان الأنسب لمواجهة خطورة تعثر أو عدم تسديد القرض ففي هذه الحالة قام البنكي بجمع الحد الأقصى من الضمانات وكل ما يناسب نوعية القرض المقدم وهي كالآتي:

الجدول رقم (2-7): يوضح طبيعة ونوعية القروض المقترضة من طرف البنك الوطني الجزائري.

طبيعة ونوعية القرض	المبلغ	تاريخ الاستحقاق	طبيعة الضمان القانوني الرهن الأنسب والفعال.
تسبق على صفقة	3.000.000.0	2012/09/30	-اتفاقية قرض الاستغلال بمبلغ المقرض 10.000.000.00دج.
قروض الإمضاء	7.000.000.00	2012/09/30	
قروض متوسط المدى	1.830.000.00	2013/12/31	- اتفاقية قرض الاستغلال بمبلغ المقرض 10.000.000.00دج.
قروض متوسط المدى	8.000.000.00	2016/07/30 خمس سنوات بما فيها ستة أشهر سماح.	-اتفاقية قرض استثمار بمبلغ 4.500.000.00دج -سندات لأمر لحسب الدفعات المستحقة بمبلغ 4.500.000.00دج. -اتفاقية قرض استثماري بمبلغ 8.000.000.00دج. -سندات لأمر لحسب الدفعات 8.000.000.00دج -رهن حيازي لصفقة -مخصصات مالية PREG -رهن حيازي للعتاد -رهن عقاري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف BNA.

2. حجم القروض المسترجعة والمتعثرة:

- قروض استغلال استرجعت 100%
- قرض المتوسط المدى الباقي دخل في التعثر وتحول إلى حساب عدم التسديد قرض IMPAYE بمبلغ 1.83.000.000دج.
- قرض متوسط المدى ثاني بقي منه حساب الاستثمار لثلاثة دفعات مبلغ 3.000.000.00دج وتحولت الخمس الدفعات المستحقة والغير مسددة إلى حساب عدم التسديد IMPAYE بمبلغ 5.000.000.00دج.

الفرع الثاني: كيفية تسيير ومعالجة قرض متعثر.

في الجزائر تعود صلاحية الموافقة على منح أو عدم منح القروض في البنوك التجارية إلى خمسة مستويات وهي:

- مدير الوكالة
- المدير الجهوي
- مدير التزامات للمنظمات الصغيرة والمتوسطة
- المدير العام المساعد للالتزامات.
- الرئيس المدير العام

يتم تفويض سلطة البث في منح القروض حسب مبلغ القروض نفسه، والأشخاص المذكورين سابقا، حيث تتمثل سلطة البث في التالي:

1. **مصلحة القرض:** توجد لدى كل وكالة بنكية مصلحة القرض، وهي تعمل تحت وصاية المدير وتتكون من:

- **مفتشية الالتزامات:** وهي الخلية التي تتكفل بمنح ومتابعة الالتزامات، بالإضافة إلى تلقي الضمانات وتحصيل المستحقات.
- **المكلف بالزبائن:** وهي خلية تقوم بدراسة الملفات وتقييم المخاطر، وتقديم رأي حول كل الملفات التي تقوم بدراستها.
- **دور مصلحة القرض:** تعتبر مصلحة القرض الخلية الإنتاجية بالنسبة للبنك، لأنها تتدخل لتوظيف مواردها أحسين توظيف في الاتجاه الذي تحقق فيه أكبر عائد ممكن، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هي:
  - استقبال ملفات الزبائن.
  - دراسة وتحليل الملفات وتقدير الخطر المحتمل.
  - منح ومتابعة القروض.
  - متابعة وتحصيل المستحقات.
  - القيام بإحصاء دور الالتزامات.
  - نقل ملفات القرض ومتابعة مصيرها.

2. لجنة القرض:

تتكون لجنة القرض من ثلاث أعضاء، مدير الوكالة البنكية، رئيس مصلحة الاستغلال والمكلف بالزبائن.

واللجنة هي التي تتخذ القرار النهائي المتعلق بمنح القرض، وهذا في حدود سلطة البث التي تمتلكها، وتشارك مع جميع أعضائها في تقدير الحظر.

3. دراسة ملف القرض:

أول من يقوم بدراسة ملف القرض هو المكلف بالزبائن والذي يقوم رأيه في ذلك، بعدها يتنقل إلى رئيس مصلحة الاستغلال والذي يقدم أيضا رأيه في ذلك، بعدها يتنقل الملف إلى مدير الوكالة البنكية الذي يقوم الفصل فيه.

إن كان القرض المطلوب يتجاوز سلطة البث في منح القروض التي تمتلكها الوكالة فإن الملف يتنقل إلى المديرية الجهوية، وإذا كانت هي كذلك لا تستطيع إصدار أمر منحه، فإن الملف يتنقل إلى المديرية المركزية والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-7): يوضح دراسة ملف القرض.

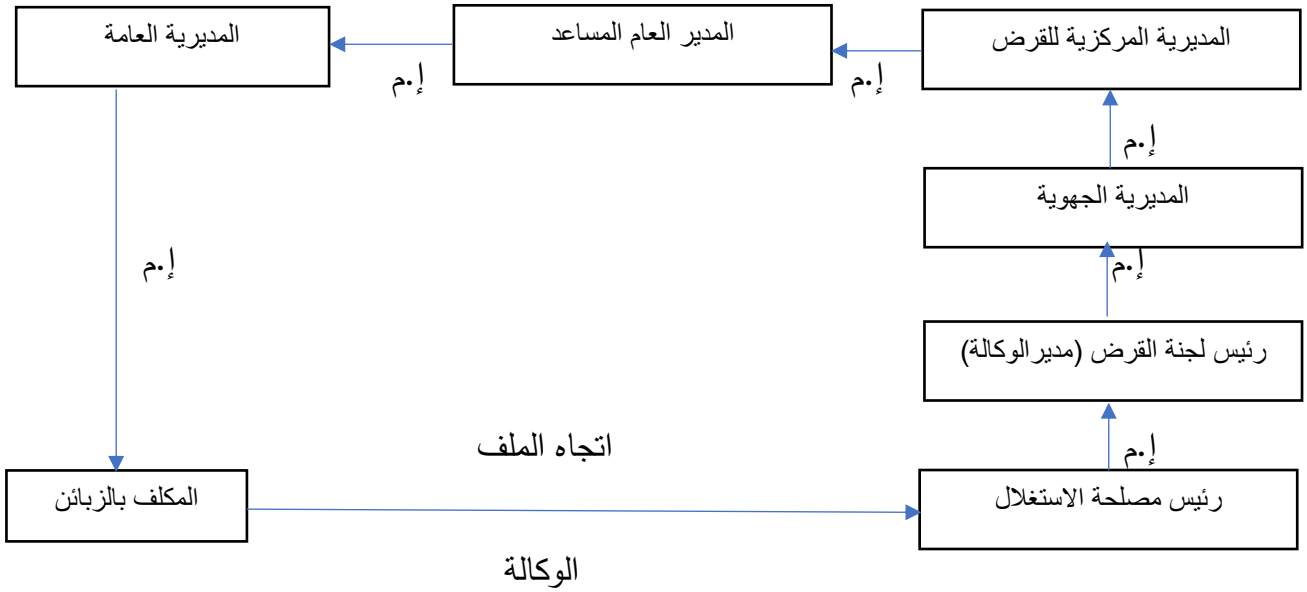

المصدر: كمال رزيق، فريد كورتل، **إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007، ص 15.

وهذا الشكل يأخذ بعين الاعتبار سلطة منح القرض حسب المبلغ.

4. الأسس التي يعتمد عليها البنك في دراسة ملف القرض:

من أجل دراسة الملف يشترط من الزبون تقديم ملف يتكون من الوثائق التالية:

- ✓ طلب القرض.
- ✓ نسخة مطابقة للأصل للسجل التجاري.
- ✓ القانون الأساسي للأشخاص المعنويين.
- ✓ وثيقة تظهر وضعية الزبون اتجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

- ✓ نسخة من شهادة ملكية المحل أو العقار والأموال.
- ✓ الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة أو الموازنات التقديرية بالنسبة للمنظمات حديثة النشأة.
- ✓ دراسة تقنية اقتصادية بالنسبة لطلبات قروض الاستثمار.
- ✓ وثيقة تعكس المبيعات التقديرية.

وبعد تقديم الملف تبدأ عملية دراسة الملف، هذه الأخيرة ترتكز على:

- ➢ تقديم المنظمة:

وهذا بدراسة كل المعلومات المتعلقة بالمنظمة وهذا من خلال التأكد من: الشخصية الاعتبارية–تاريخ الإنشاء– تاريخ الدخول في علاقات مع البنك– الطبيعة القانونية– مبلغ رأس المال وتوزيعه–النشاط الممارس، عنوان المقر الرئيسي للمنظمة وكذلك وحداتها الإنتاجية والمشاريع المستقبلة.

- ➢ القروض المطلوب:

حيث يتم دراسة نوع وشكل القرض، المبالغ الممنوحة سابقا وتواريخ استحقاقها سابقا، الضمانات وقيمتها والتزامات المنظمة اتجاه البنوك الأخرى.

- ➢ الوضعية المالية للمنظمة:

بعد القيام بالدراسة الأولية للملف يلجأ البنك بعد ذلك إلى تشخيص الحالة المالية لهذه المنظمة، ويتم ذلك بدراسة التوازنات والنسب المالية الضرورية، والتي تبين مدى قدرة المنظمة على تسديد ديونها في الآجال المحددة، وفي الغالب يأخذ البنك تطور التوازنات المالية وبعض المجاميع الكبرى للمنظمة على الأقل ثلاث سنوات، وهذا لمعرفة ملاءة المنظمة طالبة القرض.

أما التقييم باستعمال الطرق الكلاسيكية من خلال الدراسة:

- ✓ رأس مال العامل.
- ✓ احتياجات رأس مال العامل.
- ✓ الخزينة.
- ✓ استخراج أهم النسب المستخرجة من الموازنات المالية، المردودية، التمويل، الملاءة، الدوران، السيولة والهيكلة.

5. أخذ الضمانات:

يعتبر أخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل لتحقق من سلامة القرض، وذلك بعهد دراسة لشخصية العميل وسمعته وكذلك الغرض والمبلغ المطلوب، والهدف هو الوقاية من حالة عدم القدرة على السداد وتعثر المقترض.

وبعد كل هذه الدراسة والتحليل يتخذ قرار منح أو عدم منح القرض.

6. مجابهة المخاطر الائتمانية:

في بعض الأحيان لا يستطيع الزبون تسديد مستحقاته في الوقت المحدد لسبب أو لآخر، ولكي يتمكن المصرفي من مواجهة هذه الوضعية يقوم بإتباع الخطوة التالية:

- المرحلة الأولى:

بمجرد ظهور أول حادث لدفع، يقوم البنك بتنبيه بواسطة رسالة موصى عليها على ضرورة تسوية وضعيته في أقصى أجل 08 أيام، بحيث يبقى في هذه المرحلة ثلاثة أشهر، أين يحاول المصرفي تحصيل مستحقاته بطريقة ودية.

- المرحلة الثانية:

بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تواجد الملف في مرحلة التحصيل الودي، ولم يقم الزبون بتسديد مستحقاته، يبدأ البنك باتخاذ الإجراءات التالية:

- الحجز بالوقف من خلال تجميد أموال الزبون.
- الحجز التحفظي.
- استعمال الضمانات سواء تعلق الأمر بالمحل التجاري، المعدات والأدوات أو الرهن العقاري.

7. معالجة القرض:

يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية ويتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولية للقروض بدون الضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضع وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة، هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير من خلال:

- طريقة وقف الأقساط وتجميد معدل الفائدة.
- وقف الأقساط وتعديل الفائدة.
- تحديد سعر فائدة جديد.
- إعادة تسعير قيمة الأقساط.

حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب، وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر)
- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات)

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

وبعد استفتاء كل أساليب التحصيل الودي ولم يقم العميل بالتسديد يحول الملف للمحكمة، ويذهب مختص بذلك لمعاينة الرهن والحجز عليه، ويكتب الرد للبنك، ثم يبعث ملف العميل للمديرية العامة (مقرها غرداية) لدراسة الأسباب والتصريح لدى مركزية المخاطر.

ومنه نستنتج أن القروض المتعثرة ناتجة عن عدم قدرة العميل على السداد أو عدم رغبته أساسا مما يفرض على البنك اتخاذ إجراءات تختلف على حسب حالة المقترض.

فإذا كانت حالة المقترض هي حالة عسر بالوفاء بالالتزامات تلجأ إدارة الائتمان إلى تحليل القوائم المالية لدراستها، وتصحيح الاختلالات كما قد تطلب من المقترض الميزانية النقدية التقديرية للوقوف على حجم التدفقات النقدية وتحديد القدرة على سداد القرض الممنوح.

خلاصة الفصل :

بالرغم من الدراسات التي يقوم بها البنك عند منحة القرض وتحليل عدم استرجاع القرض إلا أن يبقى قائماً، رغم كل الضمانات المتفق عليها، كما يعمل البنك دراسة شاملة عن العميل لمعرفة قدرته على تحمل أعباء القرض، هذا ونظرًا للمعاملة الحسنة للبنك مع العملاء التي يحاول من خلالها كسب أكبر عدد من العملاء فإنه لا يلجأ إلى الإجراءات القانونية إلا عند الضرورة القصوى.

كما يحاول البنك قدر المستطاع تجنب المتابعة القانونية لأن ذلك يؤدي إلى فقدان العملاء الدائمين لديه ويمس بسمعة البنك وقدرة منافسته مع البنوك الأخرى.

وبالتالي تبقى القروض المعتبرة تمثل الخطر الأول للبنك الذي يولي له الأولوية في عمله.

خاتمة

لقد كان هدفنا من هذا البحث هو إظهار خطورة ظاهرة التعثر المصرفي في الاقتصاد المعاصر خاصة لدى البنوك التجارية الجزائرية التي تعددت أشكالها ووظائفها وتوسعت في الخدمات التي تقدمها في ظل بروز معالم اقتصاد جديد عرف باقتصاد السوق، فكان لزاما عليها أن تتأقلم مع متطلباته.

و نتاجا لهذا يمكن تعريف التعثر المصرفي بأنه بمجموعة المخاطر غير المتوقعة والتي تواجه المصرف، والتي تؤدي به إلى وقف نشاطه وبالتالي إشهار إفلاسه كآخر مرحلة من التعثر.

إن التعثر المصرفي قضية تحتاج إلى زيادة الجهود الفكرية والعملية لإنجاز مهمة إدارية، وهي عملية تتعدى نطاق البنوك، المقترضين ...إلخ، حيث تحتاج إلى تكامل الأبعاد والجوانب حتى تأتي المعالجة منجزة ومحققة لأهدافها.

ولتسليط الضوء أكثر على إدارة ومعالجة التعثر ارتأينا التزود بمعلومات أكثر واقعية وميدانية ، فقمنا باختيار مخطر غير متوقع والذي يواجه بكثرة البنوك، ويؤدي إلى تعثرها في حالة تفاقمه و عدم إدارته وعلاجه في الوقت اللازم، وبالوسائل المناسبة وهو ظاهرة أو أزمة تعثر القروض، فتمت الدراسة لتسيير قرض متعثر ومعالجته، وتم اختيار وكالة البنك الوطني الجزائري بالعطاف للتطبيق الميداني.

اختبار صحة الفرضيات:

حيث قامت دراستنا على فرضيتين تمثلت في:

* **بالنسبة للفرضية الأولى:** الضمانات لا تغطي التعثر المصرفي

الضمانات هي عبارة عن الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يأخذها البنك من العميل لتغطية إلتزاماته في حالة عدم قدرة هذا الأخير على الوفاء بها والضمانات تعطي تعثر القروض فقط ونعلم أن المصرف إذا تعثر فهذا لأسباب عدة والقروض جزء منها، وبالتالي الضمانات غير قادرة على تغطية التعثر المصرفي، وفي الأخير توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية

* **بالنسبة للفرضية الثانية:** يقوم البنك بالمتابعة القضائية للعملاء المتعثرين لإدارة التعثر

تحتاج عملية التعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرة واسعة و دراية بأصول المعالجات القانونية و الاقتصادية و الإدارية للقروض المتعثرة ، حيث اتبعت المصارف إجراءات متعددة في سبيل مواجهة القروض المتعثرة ، فقامت بوضع إجراءات لمساعدة العميل للخروج من التعثر و ذلك بتقديم سياسات ترشيدية و استشارية أو تعويم العميل أو عن طريق تسوية القروض المتعثرة، فالبنوك لا تحبذ اللجوء إلى الإجراءات القانونية بل تتفادى ذلك لما فيها من تكاليف مرتفعة و خسائر إضافية للبنك ،و في الأخير توصلنا إلى عدم إثبات الفرضية .

نتائج الدراسة:

نستطيع القول بأن هذه الدراسة قد أسفرت عن مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها في :

1- يتمثل التعثر في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه الغير بسبب مخاطر غير متوقعة، لذلك وجب على البنك أن يتأكد من صحة السياسة الائتمانية المعمول بها فيه، ، كما وجب عليه أن يتأكد من أن الشروط التعاقدية الواردة فيه تضمن حقوقه في حالة إخلاء المقترض بهذه الشروط معه.

2- التعثر المصرفي ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائياً، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان.

3- حالات التعثر قد تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عند منح الائتمان.

4- إن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء، كما أن الأسباب منها ما هو متعلق بالبنك كسوء اختيار السياسة المعمول بها فيه، أو سوء الإدارة أو حتى سوء اختيار الموظفين ومنها ما هو متعلق بالعميل، ومنها ما هو راجع إلى الظروف العامة.

5- إن ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية وكذا السياسات المنتهجة من طرف الدولة يساهم وبشكل كبير في زيادة الظاهرة وتفاقمها.

6- تحتاج عملية التعامل مع التعثر بأنواعه إلى خبرة واسعة ودراية بأصول المعالجات القانونية والاقتصادية والإدارية للتعثر المصرفي

7- يحاول البنك قدر المستطاع تجنب المتابعة القانونية لأن ذلك يؤدي إلى فقدان العملاء الدائمين لديه، ويمس بسمعة البنك

8- القروض المتعثرة تبقى الخطر الأول للبنك الذي يولى له الأولوية في عمله.

الاقتراحات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإننا نقترح التوصيات التالية:

- محاولة إعطاء المزيد من الأهمية للدراسة الائتمانية عند منح القرض.

- عند المعالجة لا بد من تتبع العميل بتوجيهه لعدم فقدان العميل من جهة ومن جهة عدم تركه ينهار

- يجب على البنوك تطوير أدائها بتحسين طرق عملها، واستخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال

- محاولة الاقتراب من صيغ التمويل الإسلامية والاستفادة منها،

- ضرورة التعاون بين البنوك بالاندماج، وفي منح القروض الضخمة وذلك توزيعا للمخاطر.

- ضرورة الاهتمام ببرامج التدريب كما ونوعا، لزيادة تأهيل العاملين بالبنك وخصوصا في مجال الائتمان وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة في العمل وتوفير البرامج والأنظمة المتطورة.

آفاق الدراسة:

إن موضوع التعثر المصرفي ومعالجته يبقى مفتوحاً للدراسات الأخرى يمكن ان تساهم في إثراءه، أما الدراسة التطبيقية ورغم أنها لم تكن شاملة إلا أنها أسفرت عن فطنة نوعية لدى البنوك وما نقترحه على البنوك التجارية هو الاعتماد على نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في وظائفها، وما كان هذا البحث إلى ذرة من الاستطلاع على ميدان واسع تساؤلاتنا فيه كثيرة ومن هذه التساؤلات ما نقترحه كمواضيع بحث.

- الضمانات البنكية وقدرتها على تغطية التعثر المصرفي

- ما مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة التعثر المصرفي

وفي نهاية البحث نأمل بأن نكون قد تعرضنا بالشكل والمنهجية التي تساهم ولو بشكل بسيط في إظهار معالجة التعثر المصرفي في البنوك التجارية والاستفادة منها .

قائمة المراجع

الكتب:

- ✓ شقيري موسى، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- ✓ فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مخاطر البنوك في القرن 21، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

المجلات:

- ✓ صلاح الأمين أخضر، السلامة المصرفية، والوساطة المالية (بنك الادخار أنموذجا)، مجلة جامعة شندي، العدد 10، 2011.
- ✓ علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31 (95)، 2009.
- ✓ علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية)، (كلية التجارة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين، مجلد 25 (4)، 2011.
- ✓ وحيد محمود، سيف عبد الرزاق، محمد الوثار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، شيمة الرافدين، مجلد 32، 2010.
- ✓ نضال العربيد، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد 23 (2)، 2007

الأطروحات والمذكرات:

- ✓ إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
- ✓ بلال أبيش، إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، توقرت، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.
- ✓ جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.
- ✓ دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية عن المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
- ✓ رمضاني زينب، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائري دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.

- ✓ عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، (دراسة تطبيقية على المصاريف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- ✓ فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية للمعارف الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
- ✓ هبال عادل، إشكالية القروض المتعثرة (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.
- ✓ هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2004.

الدوريات والملتقيات

- ✓ الشريف ريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2012.
- ✓ صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وآثارها على الأزمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم إلى المؤشر العلمي الثالث، جامعة الاسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2009.
- ✓ عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي، مداخلة حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.
- ✓ محمد عبد الحافظ بغدادي، إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية، الملتقى الإداري الثالث، المملكة السعودية، 1426.

باللغة الإنجليزية:

- ✓ Edward I-Altman, Firancial Ratios, Discriminant Analysis and the prediction pf corporate Bankrupcy, the journal of finance, Vo, 23 , No 4 (sep 1968), published by, Blackwell Publishing for the american Finance Association.
- ✓ W.Beaver, Financial Raios as predictors of Failur, Journal of Accounting Research, vol . 4, Ampirical Research in Accounting : Selected studies 1966.

الملاحق

الملحق رقم (01):

أسئلة المقابلة:

سؤال01: متى أنشئ البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف ؟

سؤال 02: ماهو الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة العطاف؟

سؤال 03: ماذا نقصد بالقرض المتعثر؟

سؤال 04: ما هي مراحل تعثر القرض؟

سؤال05: ما هي أسباب تعثر القرض؟

سؤال06: ما هي الإجراءات التبعة من قبل البتك لمتابعة القرض المتعثر؟

سؤال07: هل يمكن إدارة القرض المتعثر ومعالجته؟

سؤال08: هل تعثر القروض يؤدي الى تعثر البنك ككل

الملحق رقم (02):

ANNEXE III A LA CIRCULAIRE
N° 1754

MODELE DE LETTRE DE RAPPEL A ADRESSER AU DEBITEUR AYANT BENEFICIE D' UN ECHEANCIER DE REMBOURSEMENT AVANT LA TOMBEE DE CHAQUE ECHEANCE.

O B J E T : Lettre de rappel

Nous vous rappelons qu'en date du .....(1) vous aviez signé en notre faveur dans le cadre du règlement échelonné de votre dette, une chaîne de billets à ordre ainsi qu'un engagement irrévocable d'honorer à bonne date des échéances arrêtées.

Cela étant, nous nous permettons de vous rappeler que l'échéance du billet à ordre de DA .....(2) arrivée à terme le .....(3).

Pour cela, nous vous invitons à nous désintéresser de cette échéance à bonne date par tout mode à votre convenance.

Veuillez agréer, Monsieur, l'expression de nos sentiments distingués.

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
cachet et signature du directeur

MENTIONS

(1) Date de la signature du plan de remboursement et des billets à ordre.
(2) Montant du billet à ordre.
(3) Date d'échéance du billet concerné.

ملحق رقم (03):

ANNEXE IV A LA CIRCULAIRE
N° 1754

MODELE DE LETTRE DE MISE EN DEMEURE A ADRESSER AU DEBITEUR EN CAS DE NON PAIEMENT D'UNE ECHANCE

O B J E T : Mise en demeure avant poursuites judiciaires.

Monsieur,

Nous attirons votre attention que le billet à ordre de DA .....(1) du .....(2) est échu le .....(3)et que vous n'avez pas procéde à son paiement à bonne date.

Nous vous rappelons par la présente l'engagement écrit que vous avez signé en date du .....(4)et vous mettons ainsi en demeure d'avoir à nous désintéresser sous huitaine à compter de la date de réception de la présente, du montant de la totalité de votre dette qui s'élève, sauf erreur ou omission à DA .....(5).

A défaut par vous de ce faire, nous nous verrons, à regret, contraints de recourir à tout moyen de droit pour récupérer notre créance.

Veuillez agréer, Monsieur l'expression de nos sentiments distingués.

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
cachet et signature du directeur

MENTIONS

(1) Montant du billet à ordre.
(2) Date du billet.
(3) Date d'échéance.
(4) La date de la lettre de déchéance du terme.
(5) Montant de la créance ou du reliquat de la créance.

ملحق ـ 11 ـ

نموذج رسالة اللجوء الى محضر قضائي

من اجل تبليغ انذار بالدفع في اطار تسوية ودية

الموضوع : تبليغ انذار بالدفع.

الى الأستاذ المحترم ،

تجدون طي هذه المراسلة الوثائق المبررة للدين الذي في ذمة السيد ..... (1) والمستحق لفائدتنا .

نشكركم عن سعيكم بنفسكم لمحاولة استرجاع واستيفاء ودي لهذا الدين وذلك بتوجيه انذار بالدفع للمدين .

وكون الرسالة الأخيرة التي وجهناها لمدينينا هي بتاريخ .....(2)
فمن المفيد أن يتم الاجراء المطلوب منكم القيام به بتاريخ .....(3)

ونرجو منكم افادتنا بنتيجة مهمتكم عند تاريخ .....(4).

وتفضلوا منا ، أستاذنا المحترم ، فائق عبارات التقدير .

البنك الوطني الجزائري

خاتم وتوقيع المدير

بيانات :

(1) الاسم واللقب والعنوان أو المقر الاجتماعي .
(2) تاريخ الاعذار الموجه للمدين من طرف مديرية شبكة الاستغلال .
(3) عشرة (10) أيام بعد تاريخ الاعذار المشار اليه أعلاه من طرف م . ش . إ .
(4) خمسة عشرة (15) يوما بعد تبليغ الانذار بالدفع .

ANNEXE II A LA CIRCULAIRE N° 1754

MODELE LETTRE DE SAISINE DE L'HUISSIER POUR LA SIGNIFICATION D'UNE SOMMATION DE PAYER DANS LE CADRE DU REGLEMENT A L'AMIABLE

O B J ET : SIGNIFICATION D'UNE SOMMATION DE PAYER.

CHER MAITRE,

Vous trouverez ci-joint les pièces jusfiticatives de la créance que nous détenons contre Mr ..... (1).

Nous vous remercions de bien vouloir tenter par vous même un recouvrement amiable de cette créance en adressant une sommation de payer au débiteur.

Etant donné que la dernière lettre que nous avons adressé à notre débiteur est en date de ce jour le ..... (2). il serait utile que la démarche que nous vous demandons d'effectuer ait lieu le ..... (3).

Nous vous serions obligés de nous faire connaître le résultat de vos diligences à la date du ..... (4).

Et vous prions d'agréer, cher Maître, l'expression de nos sentiments distingués.

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
cachet et signature du directeur

MENTIONS

(1) Nom, Prénom ou raison sociale et adresse.
(2) La date de la mise en demeure adressée au débiteur par la D.R.E
(3) Dix (10) jours après la date d'envoi de la mise en demeure précitée par la D.R.E
(4) 15 jours après la significative de la sommation de payer

الملحق رقم (04):

BANQUE NATONALE D'ALGERIE
Société par actions au capital de 41.600.000.000 DA
8, Boulevard Ernesto Che Guevara ALGER

LE : .....

DIRECTION REGIONALE .....
AGENCE : .....
Adresse : .....
N° TEL : .....
POUR DIFFUSION

A MONSIEUR LE DIRECTEUR
DE LA BANQUE .....

OBJET : SAISIE ARRET

Nous avons l'honneur de vous informer que notre société et créancière envers les personne **dans la liste jointe**

Par conséquent nous nous apposons formellement par la présent a ce que vous dessaisiriez-en d'autre mains que les notre de toutes sommes ; DENIERS, TITRE, OU VALEUR généralement quelconques que vous détenez ou vous détiendrez pour le compte de ce débiteur ou que vous pourriez détenir a titre ou pour quelque cause que ce soit.

Nous vous précisions que cette saisie-arrêt est régulière et valable en la forme en vertu des dispositions de l'article 121 de l'ordonnance N 03/11 du 26/08/2003 relative a la monnaie et au crédit.

En outre, elle est faite pour sureté et avoir paiement des sommes indiquer, a la quelle nous évaluons provisoirement notre créance en principal, intérêts, frais et accessoires sauf a parfaire ou a diminuer.

Par ailleurs, le présent assimilé à l'acte extrajudiciaire nous vous demandons de bien vouloir procéder à la déclaration exigible l'article N° 300 du code des procédures civiles, laquelle nous permettra en cas de réponse positive D'engager la procédure.

Veuillez agréer, Monsieur, L'expression de notre sentiment, les plus distinguée.

Le Directeur D'agence

الملحق رقم (05):

BANQUE NATONALE D'ALGERIE
Société par actions au capital de 41.600.000.000 DA

LE : .....

Direction Régionale .....
AGENCE : .....
ADRESSE : .....

A MONSIEUR LE DIRECTEUR DE LA BANQUE

.....

OBJET : Réponse A La Saisie Arrêt Du ..... Réf ...../2019

Nous avons l'honneur de vous informez sauf erreur ou omission de notre part que

Les clients dans la liste jointe Ne possèdes aucuns comptes dans notre agence sauf :

Mr , ...

Et un compte qui ne contient pas la somme voulu et il et bloqué jusqu'à l'obtention d'une main levée de votre part.

Veuillez agréer, Monsieur, L'expression de notre sentiment, les plus distinguées.

La chargée d'études juridique

Le Directeur

الملحق رقم (06):

العطاف في 2019/05/23

مديرية شبـكة الاستــغلال للشلف 196
البنك الوطني الجزائري
وكالة: العطاف 272

الأستاذة :

الموضوع : تبليغ استدعاء

البنك الوطني الجزائري ، وكالة العطاف 272

الى السيدة :
العنوان :

لنا الشرف أن نطلب منكم القيام بتبليغ الإعذار المرفق طياه في أجل 08 أيام

و تحرير محضر بشأن ذلك مع إرسالنا نسخة من ذات المحضر.

تقبلوا منا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

عن/البنك الوطني الجزائري

الملحق رقم (07):

Banque Nationale d'Algérie | BNA | البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري
المديرية الجهوية للاستغلال : .....
وكالة: .....
العنوان: .....

العطاف في : .....

الى السيد قابض الضرائب
قباضة .....

الموضوع : كتاب تبليغ اخطار الى واضع اليد الغير
ارساليتكم رقم: .....
الصادرة بتاريخ: .....، الواردة الينا بتاريخ : .....

سيدي

ردا على ارساليتكم المذكورة اعلاه ، يشرفنا ان نعلمكم مع كل التحفظات بان المكلفين المذكورين فيما يلي:

1-.....
2-.....
3-.....
4-.....
5-.....

غير مسجل في دفاترنا .

أما : ..... ، فهو مسجل لدينا لكن حسابه مدين وقد تم بموجب كتابكم التحفظ على حسابه لحين استصدار شهادة رفع اليد من مصالحكم.

في الاخير, تقبلوا منا اسمى عبارات التقدير و الاحترام.

ع/البنك الوطني الجزائري

المدير

الملحق رقم (08):

الجمهوريـــة الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Fond De Caution Mutuelle
De Garantie Risques Crédits
Jeunes Promoteurs

صندوق الكفالة المتبادلة
لضمان أخطار القروض
الممنوح لباعث الشباب ذوي المشاريع

FONDS DE CAUTION MUTUELLE

DE GARANTIE DES RISQUES CREDITS

CONTRAT D'ADHESION

N° 490/2011

Entre : LE FONDS DE CAUTION Mutuelle de garantie risques crédits jeunes promoteurs créé par le décret exécutif n°98-200 du 06 juin 1998, après dénommé « Fonds » représenté par Délégué local auprès

De **BOUHALLOU AHMED**

S/S à **AIN DEFLA**

D'une part

Et

Le soussigné :

Nom: [redacted]

Prénom : [redacted]

Adresse : EL ATTAF

N°Pièce d'identité : [redacted] DU [redacted] EL ATTAF

Agissant individuellement en qualité (activité du souscripteur) :

PEINTURE DE BATIMENT

D'autre part,